

المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي

تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قديماً



برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي

U N
D P

6-5 يونيو/حزيران 2011

يوجد تقرير اكثر تفصيلا لمناقشات المنتدى على موقعنا

www.cairotransitionsforum.info

والمواقع الداخلية على شبكة برنامج الأمم المتحدة الانمائي :

[Arab States Governance Group](#)

[Egypt Transformational Changes - UNDP's Role](#)

[Arab States Tidal Wave - Quest for Change](#)

[International forum on pathways to democratic transitions](#)

[سوق المعرفة العربي Arab States Knowledge Souq](#)

يود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشكر الدكتور محمد محيي الدين
مستشار السياسات الاجتماعية بالمركز الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
في القاهرة على جهده في صياغة التقرير. كما نتقدم بالشكر للسيد سامح
رجب ولشركة طلال ابو غزالة على ترجمتهما للتقرير.

المحتويات

27	الاجماع - الاستيعاب	4	تصدير
28	الشباب	6	المقدمة
29	المرأة	7	ما الذي تجربنا به أدبيات التحول؟
30	نحو أرضية مشتركة بين الثورة والجيش وقطاع الأعمال	8	تحديات مرحلة التحول الديمقراطي
31	ضمان نزاهة العملية الانتخابية	9	تحديات اجتماعية
32	الدروس المستفادة من اول انتخابات بعد عملية التحول	9	تحديات سياسية
33	الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية	9	تحديات اقتصادية
35	الحكومات الانتقالية: إدارة التوقعات حول النتائج السريعة	10	إجراءات مرحلة التحول الديمقراطي
36	الديمقراطية والعدالة	10	الدستور
37	العنصر الديني	10	العملية الانتخابية
37	العدالة وحقوق الإنسان	11	العلاقة مع القوى المناهضة للثورة
38	فكرة العفو	11	دور القضاة
39	اشكاليات العفو والتوافق مع المعارضة والجيش	11	قضية العفو
		12	الاقتصاد
	التحولات الاقتصادية والتغلب على الفوارق الاقتصادية-الاجتماعية	13	الدروس المستفادة من دول المنتدى
41	انعدام اليقين بشأن التحول الاقتصادي	13	عملية التحول الديمقراطي
42	إجراءات الإصلاح الاقتصادي	14	الديمقراطية من اجل العدالة الاجتماعية
42	العدالة والإنصاف والحماية الاجتماعية	15	توصيات المنتدى
44	التوجه المتكامل للتنمية	15	عملية التحول الديمقراطي
45	المشاركة الشعبية والمساواة في السياسات الاقتصادية	15	الديمقراطية من اجل العدالة الاجتماعية
46	العوامل الإقليمية وأثرها في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول	17	أربعة تجارب للتحول الديمقراطي
47		17	شيلي
48	ملاحق	18	إندونيسيا
48	موجز عن دول المنتدى: الأرجنتين إلى الحكم المدني	19	البرازيل
49	تحول البرازيل نحو الديمقراطية	21	جنوب افريقيا
53	مسار تشيلي نحو الديمقراطية: تحول بالاتفاق	23	عملية التحول الى الديمقراطية
55	إندونيسيا في 1998 - التحول من خلال الإصلاح	23	القيم - المؤسسات - التشريع
57	تحول المكسيك إلى الديمقراطية	23	العملية الدستورية
58	التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا	26	دور القضاء

تصدير

تمر المنطقة العربية اليوم بتحولات كبيرة، وترتفع أصوات النساء والرجال بالنداء من أجل التغيير، بينما أخذ الشباب يعبرون صراحة عن رغبتهم في المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم. والتف الناس على اختلاف مشاربهم حول بعضهم البعض يطالبون بالمشاركة الكاملة والحرّة في خط المسار المستقبلي لبلدانهم ومجتمعاتهم. وللمرة الأولى في المنطقة العربية، أخذت العديد من البلدان خطوات كبيرة نحو الحكم الديمقراطي.

وبينما تخطو البلدان العربية قدماً، يظل بإمكانها التعرف عن كثب على التجارب التي تركتها العديد من المجتمعات في مسيرات مشابهة. تفاعلت العديد من بلدان العالم على اختلافها، خلال العقود القليلة الماضية، مع تحديات مشابهة واغتتمت فرصاً مماثلة في سياق تحولاتها نحو أنظمة سياسية واقتصادية تخضع لمساءلة أكثر اتساعاً.

وبالرغم من أن كل واحدة من هذه التحولات اتمت بخصوصيتها، إلا أننا نجد أن كل منها أنتجت دروساً وعبراً حول الطبيعة المعقدة للتحول والإصلاح، والتي من شأنها أن تعود بالفائدة العظمى على أصحاب المصلحة عبر البلدان العربية.

في اليوم الحادي والعشرين من يونيو/حزيران من هذا العام 2011، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة جمهورية مصر العربية منتدى ضم المهتمين في المنطقة العربية لتبادل الآراء والتجارب مع عدد من القادة من مختلف أرجاء العالم الذين بحثوا مباشرة تحديات التحول أو الإصلاح ذاتها التي تمر بها البلدان العربية في هذه اللحظة.

أتاح المنتدى الدولي «مسارات التحول الديمقراطي: تجارب دولية، دروس مستفادة والطريق قدماً»، وخلال يومين، الفرصة للمهتمين من مصر والأردن والمغرب وتونس للاستماع للتحديات الكبيرة والقرارات الحاسمة التي واجهها قادة عمليات التحول الديمقراطي في بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي واندونيسيا والمكسيك وجنوب أفريقيا.

وقد شارك هذا العدد من الخبراء في الإجابة عن أسئلة دارت حول دور الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية في التحول، وآليات الحفاظ على حقوق الإنسان وتعميق العدالة الانتقالية. بالإضافة إلى العلاقة بين الإصلاحات في الإدارة وأهمية ضمان التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي.

لم يقتصر المنتدى على المشاركين من المسؤولين الحكوميين فحسب، بل ضم أيضاً المجتمع المدني والأكاديميين والمحللين ووسائل الإعلام على اختلافها. وتم ربط الطلاب من جامعتين مصريتين على الهواء بالمنتدى. بلغ عدد المشاركين فعلياً 600 مشاركاً، انضم إليهم أكثر من المليونين والنصف من المتابعين عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما تابع الملايين من الناس في المنطقة بعض جوانب هذا الحدث عبر الفضائيات.

ويأتي هذا الحدث كجزء من التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتواصل لدعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية الشاملة. كما يعبر أيضاً عن التزام البرنامج بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب مع بعضها البعض، والتأكيد على أن بنات وأبناء أصحاب المصلحة في البلدان التي نعمل فيها قادرون على استنتاج الدروس والعبر والخبرات المتوفرة في الدول النامية. إن عمليات التحول إلى الديمقراطية لا يمكن استيرادها أو تصديرها، لأنها عمليات وطنية خالصة تقف بإرادتها للإفادة من أولئك الذين قادوا مسيرات الإصلاح في مختلف بلدان العالم.

لقد ذُكرنا خلال هذا المنتدى أن التحولات لا تحدث بين عشية وضحاها، وتحف بمسارها المخاطر. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بدعم البلدان العربية وهي تواصل هذه العملية. ولهذا الغاية سنواصل عقد مثل هذا المنتديات في بلدان المنطقة حول الموضوعات التي تتصل بالتحول والإصلاح، ونشر المعارف المتخصصة باللغة العربية. إن التحديات التي تواجه المنطقة في هذه اللحظة كبيرة، ولكن الفرص المتاحة أكبر منها.

في الختام، أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة المشاركين الذين أفادوا المنتدى بأرائهم حول مجريات الأحداث الحالية. والشكر موصول أيضاً للقادة الذين تكبدوا مشاق السفر للمشاركة بتجاربيهم وأرائهم حول عمليات التحول في بلدانهم. كما أتقدم بوافر الشكر لدولة الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء في جمهورية مصر العربية الذي انعقدت تحت ضيافته ورعايته الكريمتين هذا المنتدى.



أمة العليم السوسوة

مساعد الأمين العام للأمم المتحدة

المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المقدمة

شهدت المجتمعات العربية، وما تزال تشهد حتى اليوم، شتاءً وريبعاً ساخنين لم يكن يتوقعهما أحد حتى خريف العام الماضي، وذلك بالرغم من حالة الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشديد والمتصاعد الذي عرفته هذه المجتمعات على مدار السنوات العشر السابقة على الأقل. وقد اندلعت الشرارة الأولى لهذه الثورات في تونس، ثم لم تلبث أن امتدت إلى مصر، ثم تبعتها اليمن، وليبيا، ثم سوريا مؤخراً. وانتشرت في نفس الوقت موجات من الاحتجاج الاجتماعي-السياسي في كل من العراق والمغرب والجزائر وموريتانيا والبحرين وغيرها. ومن بين كل هذه الثورات والحركات الاحتجاجية نجحت حتى الآن كل من مصر وتونس اللتان اتسمت ثورتيهما بطابعهما السلمي، بالرغم من سقوط ضحايا، في اسقاط رأسي نظاميهما. وأياً ما كانت الاختلافات بين هذه الثورات والاحتجاجات، فإن القاسم المشترك بينها هو المطالبة بالديمقراطية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، واستجابة لهذه التطورات في العالم العربي بعامة، ومصر بخاصة، شهدت القاهرة في الخامس والسادس من يونيو 2011 انعقاد المنتدى الدولي «مسارات التحولات الديمقراطية: خبرات دولية ودروس مستفادة» الذي عُقد بالقاهرة، والذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برعاية الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية. وقد حضر المنتدى وشارك في أعماله جمع من رؤساء الدول والحكومات والوزراء السابقين والحاليين والسياسيين والعديد من سفراء الدول الأجنبية لدى مصر والشخصيات العامة والباحثين الأكاديميين من الدول العربية (مصر وتونس والمغرب والأردن)، وأمريكا اللاتينية (البرازيل وشيلي والأرجنتين والمكسيك)، وجنوب آسيا (إندونيسيا)، وأفريقيا (جنوب أفريقيا) وقيادات الهيئات الدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة)، بالإضافة إلى جمع غفير من المتخصصين والمهتمين بالشأن العام، وممثلي المؤسسات الحكومية المصرية، والمجتمع المدني، والإعلاميين، وعموم المصريين.

كان هناك بث مباشر لفعاليات المؤتمر على قناتي الجزيرة (خمس ساعات كاملة) والتلفزيون المصري، كما تابعته ثلاث جامعات مصرية هي القاهرة وعين شمس وأسيوط. كما كانت هناك مشاركات أخرى عبر شبكة الإنترنت من خلال رابط مباشر مع برنامج الأمم المتحدة بالأردن، بالإضافة إلى الشبكة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى كالفيس بوك وتويتر. وبلغت الأرقام والإحصاء، تابع المنتدى حوالى 30 ألف من موظفي برنامج الأمم المتحدة، و15 ألف من مجموعة الرئيس حبيبي عبر تويتر. وقد كان هناك ما مجموعه حوالى 2.5 مليون متلقى، من العديد من دول العالم مثل فرنسا والأرجنتين وكندا وأمريكا وألمانيا وقبرص والسعودية والأردن وترينيداد وغيرها، وذلك بالإضافة إلى متابعة من قرابة 12,800 مجموعة ناشطة.

- وقد تمثل الهدف العام من المنتدى في التعرف على الدروس المستفادة من تجارب دول أمريكا اللاتينية، وآسيا وأفريقيا في عملية التحول نحو الديمقراطية فيها، والسعي إلى تبادل الخبرات المقارنة لتلك الدول. ونبع من هذا الهدف العام عدد من الأهداف الفرعية تلخصت فيما يلي:
1. التوصل إلى فهم أفضل للأنماط المختلفة للتحولات الديمقراطية بغرض تحقيق إدارة واستجابة أفضل للتوقعات؛
 2. تحديد العوامل المؤثرة في عملية بناء استراتيجيات الإجماع خلال عملية التحول الديمقراطي؛
 3. زيادة القدرة على تقييم المخاطر/ المنافع المترتبة على الخيارات الاستراتيجية المختلفة التي تعزز من أوضاع العدالة الاجتماعية الاقتصادية إبان عملية التحول الديمقراطي استناداً إلى الخبرات السابقة لتلك؛
 4. التعلم من الخبرات السابقة في الاستيعاب السياسي والاقتصادي للرجال والنساء والشباب؛
 5. توسيع نطاق فرص التعاون والتشبيك بين دول الجنوب.
 6. ويهدف هذا التقرير إلى رصد ما أسفرت عنه مناقشات المنتدى من نتائج، والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في التحول الديمقراطي، وعرض مقترحات السياسات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

ما الذي تخبرنا به أدبيات التحول؟

تتسم عملية الانتقال إلى الديمقراطية في كافة بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد، من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف البين في نتائجها، من ناحية أخرى. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي-الاقتصادي في البلد المعنى، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول. ومن ثم، يمكن القول بأن خبرة بلد ما في التحول غير قابلة للنقل الميكانيكي والتطبيق في بلد آخر. وعلى الرغم من ذلك، تكشف أدبيات العلوم الاجتماعية، على اختلاف مشاربها، عن عدد من السمات البارزة والدروس المتعلمة من هذه العملية والتي يمكن أن تعين على فهم عملية التحول. ولعل أول هذه السمات والدروس المتعلمة هي أن عمليات التحول تتصف بأنها عمليات طويلة الأمد. فقد استغرق إجراء أول انتخابات نيابية حرة في دول شرق وجنوب أوروبا، على سبيل المثال، فترة تتراوح ما بين 4-7 أشهر في حدها الأدنى في اليونان ورومانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية، ووصلت إلى 18 شهر في البرتغال وإسبانيا وبولندا والمجر. واستغرقت عملية التحول التدريجي في المكسيك حوالي سبعين عاماً.

الملح الثاني الذي يسم عملية التحول هو أنها وبحكم طبيعتها تكتسى بمسوح انعدام اليقين. وأياً ما كانت الطريقة التي يدخل بها مجتمع ما مرحلة التحول، سواء عن طريق الثورة التي تؤدي إلى قطيعة كاملة ومفاجئة مع الماضي (ألمانيا الشرقية عام 1990 مثلاً)، أو عن طريق التغيير التفاوضي من قبل عناصر من داخل النظام التسلطي تسعى لتحقيق قدر من الحرية السياسية كما هي الحال في الأرجنتين ما بين عامي 1969-1973، فإن عملية التحول تنطوي على تدفق سياسي سيال من خارج النظام، أي من المعارضة، ومن عناصر النظام المطالبة بالإصلاح في محاولة من جانب كل طرف للتفوق على الآخر، فليس هناك ضمان لنجاح عملية التحول.

الملح الثالث والمميز للتحولات هو أنها نتاج لفعل كل من الصفوات والجماهير. فعلى عكس ما لاحظته بعض من دُراس عمليات التحول من أن الصفوات، بما في ذلك صفوات قوى المعارضة، هي التي تلعب دوراً في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، تخبرنا الشواهد الامبيريقية أنه لا يحدث تحول دون ممارسة ضغوط من قبل القوى الاجتماعية الأخرى كاتحادات العمال في أوروبا وتونس، الجماعات الفلاحية، والجماعات الكنسية، منظمات الجيرة في أمريكا اللاتينية.

رابعاً، تعد التحولات الناجحة نتيجة للالتزام بالديمقراطية. فعلى الرغم من عيوب الديمقراطية وتزايد الاحباط من مؤسساتها إلا أنه لا توجد مؤشرات على الرغبة في استبدالها بشكل آخر من الحكم. ويكمن التحدي الحقيقي في القدرة على الاستمرار في الالتزام بتعميق الديمقراطية. وتشير الخبرات المتولدة من تجارب العديد من بلدان شرق وجنوب أوروبا إلى أن هذه التجارب قد نزعتم إلى التركيز على معالم أساسية جذبت اهتمام واستغرقت طاقات معظم الفاعلين وهي: الانتخابات، والنظام الانتخابي، وهيئات إدارة الانتخابات، والدستور. وجميع هذه البلدان نجحت في اجراء انتخابات خلال مدة تتراوح ما بين 4 شهور إلى ثمانية عشر شهراً، كما استطاعت أن تفرز دستوراً جديداً خلال سنة إلى سنتين.

وأخيراً، تُظهر خبرات دول أوروبا وأمريكا اللاتينية أن المحصلة النهائية للتحول الديمقراطي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية الاقتصادية قد مالتم إلى تحقيق الحد الأدنى من الاحترام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، دون أن تنطوي على تحول في توزيع الثروة والأصول القومية. فقد شهدت معظم التحولات حتى الآن فجوة زمنية بين التحرر السياسي ومأسسة السياسات الاجتماعية الاقتصادية التي تضمن توزيع اجتماعي عادل.

تحديات مرحلة التحول الديمقراطي

هذا ما تخبرنا به الأدبيات التي درست تجارب التحول السابقة، فما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول في مرحلة التحول لضمان نجاحها؟ وما هي الدروس المستفادة من هذا المنتدى؟ وما هي التوصيات التي يمكن التوصل إليها من مداولاته التي جرت على مدى يومين؟ للإجابة على هذه الأسئلة، وبالنظر إلى تباين خبرات كل دولة فيما يتعلق بعملية التحول، فقد قمنا بوضع اطار تحليلي للتعامل مع القضايا التي وردت خلال المداخلات والمناقشات في جلسات المنتدى.

تحديات اجتماعية

ولعل أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول نحو الديمقراطية بصفة عامة، هو أنه من العسير جداً تغيير الأنماط الاقتصادية الاجتماعية المترسخة. ويتطلب المضي على درب التغيير نضالاً مستمراً. فعلى سبيل المثال، أجبر السكان السود والملونين في جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري على العيش بعيداً عن المناطق الحضرية التي يعملون فيها، وقد ولد هذا عادات اجتماعية مرتبطة بهذا الوضع وعصية على التغيير «العيش في غيتو يخلق أيضاً غيتو إيديولوجي». كما جعل النظام القبلي المتشردم في جنوب إفريقيا عملية ترشيح بنى الحوكمة أمراً متعذراً فقد كان يوجد بالبلاد 14 نظاماً تعليمياً مختلفاً. وحال اصلاح الإدارة وجب على الدولة أن تضمن استخدام الموظفين لمدة خمس سنوات وتحمل تكلفة ذلك كله. كما أن الافتقار إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدفع بالدولة إلى الاستثمار في تنمية البنية التحتية بنفسها أو في أحسن الأحوال بالشراكة مع القطاع الخاص كما هي الحال في شيلي.

تحديات سياسية

تمثلت التحديات السياسية في تدعيم الديمقراطية (البرازيل)، وانعدام اليقين أثناء فترة التحول وما يصاحبه من قلق شعبي وفوضى وأزمات، وانسداد قنوات التحول في ظل تعادل القوة بين النظام الدكتاتوري والقوى المطالبة بالديمقراطية، وبناء حكومة تتمتع بقدر كاف من الثقة والدعم الشعبي (شيلي)، وضمان عدم تأثر نتائج الانتخابات بنفوذ الجريمة المنظمة وغسيل الأموال (المكسيك)، والتوصل إلى إجماع شعبي للعيش في ظل نظام ديمقراطي شامل القوى المناهضة للديمقراطية (الأرجنتين)، والتوصل إلى مجموعة من الخطوات التي تضمن تحقيق التقدم على المسار الديمقراطي وتبتعد به عن الدخول في عمليات أو مواقف صراعية (جنوب إفريقيا)، وضرورة التوصل إلى إجماع قومي راسخ، وتحديد خارطة طريق تتمتع بالقبول الواسع خلال فترة عدم الاستقرار، وتحويل حالة عدم اليقين السائدة إلى يقين (إندونيسيا)، وأخيراً، تفكيك المنظومة الرئاسية والحزبية والأمنية (تونس).

تحديات اقتصادية

أما بالنسبة للتحديات الاقتصادية فقد تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي (البرازيل)، وضرورة أن يلعب الاقتصاد دوره في دعم عملية التحول السياسي، وشيوع البطالة وارتفاع معدل التضخم والفقر (شيلي)، وإفلاس الدولة (جنوب إفريقيا)، والحد من اللامساواة (البرازيل)، وانخفاض مستوى الاستثمار والتعليم والبنية الأساسية، وتحقيق نمو اقتصادي مصحوب بالعدالة الاجتماعية والإنصاف (شيلي).

إجراءات مرحلة التحول الديمقراطي

كانت هذه هي التحديات التي واجهتها الدول التي مرت بتجربة التحول، فما هي الإجراءات التي اتخذتها كل منها بصدد مواجهة هذه التحديات.

الدستور

يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية عقد اجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور. وتتباين الخطوات التي انتهجتها كل دولة في هذا الصدد، فمنها من يسقط الدستور القديم بالكامل، ومنها من يقوم بإجراء تعديلات عليه تتواءم وطبيعة المرحلة الجديدة. ويرتبط هذا بما إذا كان أسلوب التحول يمثل قطيعة كاملة مع الماضي أم قد حدث عبر عملية تفاوضية. ففي البرازيل تم انتخاب الكونجرس أولاً وعهد إليه بكتابة الدستور الجديد للبلاد، ثم تم التصويت عليه، وكذا تونس التي أسقطت الثورة فيها دستورها، ومن ثم فقد شكلت هيئة عليا وطنية كلفت بانتخاب مجلس وطني تأسيسي ليقوم بكتابة الدستور. وفي شيلي تفاوضت المعارضة مع النظام لتعديل الدستور، وينطبق ذلك أيضاً على جنوب إفريقيا التي ظل الدستور القديم لها قائماً حتى انتهت المفاوضات مع النظام العنصري. وبالمقابل لم تغير الأرجنتين دستورها إلا بعد انقضاء عشر سنوات من بداية فترة الإصلاح الديمقراطي.

العملية الانتخابية

وتختلف الدول فيما بينها أيضاً فيما يتعلق بترتيبات العملية الانتخابية والمشاركة ودور الأحزاب في التوافق مع المعارضة، أو القوى السياسية للنظام القديم. فبعض هذه الدول ركزت على المسائل الاجرائية المتعلقة بنظام التصويت والوسائل الكفيلة بضبط العملية الانتخابية ونزاهتها (البرازيل)، في حين قامت تونس بحل الحزب الحاكم وحرمان أعضائه من ممارسة حقوقهم السياسية، كما اتخذت قراراً بتخصيص 50% من مقاعد البرلمان للمرأة. وشهدت شيلي والأرجنتين محاولات ناجحة لخلق ائتلاف واسع بين القوى المؤيدة للديمقراطية، كما دعمت شيلي البنية المؤسسية للأحزاب. وشجعت كل من إندونيسيا وشيلي مشاركة المرأة والشباب. وتشترك كل من جنوب إفريقيا والمكسيك في اصرارهما على ضمان تمثيل الأقليات. وقدمت المكسيك تجربة فريدة في التمويل الحكومي العام للأحزاب، حيث يمثل هذا التمويل 90% من ميزانية الأحزاب توزع 30% منها بالتساوي بين جميع الأحزاب، في حين توزع الـ 70% الباقية وفقاً لنصيب كل حزب من المقاعد في الكونجرس في الانتخابات السابقة، كما حددت من قدرة الأحزاب على النفاذ إلى وسائل الإعلام إلا من خلال الوسائل الحكومية بما يضمن المساواة بينها.

العلاقة مع القوى المناهضة للثورة

وتكتسب العلاقة مع القوى المناهضة للديمقراطية (الجيش والشرطة ورجال الأعمال) أهمية خاصة أثناء فترة التحول الديمقراطي. وفيما يخص الجيش فقد عملت البرازيل على وضع الجيش تحت سلطة السلطة المدنية الشرعية بشكل كامل، في حين عملت الأرجنتين على تغيير النظام العقائدي الموجه للجيش، وانتهجت شيلي طريقاً مزدوجاً يسعى إلى تغيير توجهات المدنيين حيال الجيش والعكس، حرصت فيه على التأكيد على ضرورة احترام العسكريين للسلطة الشرعية، وعدم انخراطهم في الحياة الحزبية من ناحية، واحترام المدنيين للعسكريين وقبول احتكارهم للقوة المسلحة، من ناحية أخرى. أما بالنسبة للشرطة، فقد انتهجت كل من الأرجنتين وإندونيسيا نهجاً متشابهاً من حيث تأكيدهما على ضرورة الفصل الكامل بين الدفاع والشرطة من حيث المهام. وتبنت شيلي أسلوباً تدريجياً لإصلاح الشرطة من خلال إصلاح المقررات الدراسية، وبتغيير العقيدة المهنية لضباطها واستراتيجياتها. وأخيراً، وفي تونس، تم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، وعُهد إليها أيضاً بمسئولية تطوير تصور جديد للأمن ودوره في المجتمع. وكانت شيلي هي الدولة الوحيدة التي تعاملت مع قضية قطاع الأعمال فأصدرت قواعد واضحة تنظم عمل هذا القطاع، كما عملت على التأكيد على عدم إدانة رجال الأعمال كفتة اجتماعية، بل حاسبتهم كأفراد.

دور القضاة

أما عن دور القضاء في عملية التحول، فقد قامت البرازيل بإنشاء محاكم انتخابية، في حين أصر القضاة في شيلي على عدم الاعتداد بقوانين العفو التي كان قد أصدرها بينوشيه وعلى التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها. أما في جنوب إفريقيا، فقد لعب القضاة دوراً شديداً الأهمية في عمليات صياغة الدستور حيث عهد إليهم أولاً بإقرار ما إذا كان التوافق المستند إلى الإجماع الكافي الذي توصل إليه المتفاوضين على المبادئ الحاكمة لكتابة مسودة الدستور يتمتع فعلاً بالإجماع الكافي أم لا. بالإضافة إلى ذلك، فقد تولوا مسؤولية مراجعة مسودة الدستور قبل الاستفتاء عليها للكشف عن مدى التزامها بالمبادئ العامة الحاكمة للدستور والتي تتمتع بالإجماع الكافي.

قضية العفو

وفيما يتعلق بقضية العفو عن الجرائم ضد حقوق الإنسان، فقد طبقت البرازيل تجربة جنوب إفريقيا «لجان الحقيقة»، كما حرصت على تطبيق مبدأ العدالة وليس الانتقام، وهو ما تمسكت به شيلي أيضاً حيث استعانت بفكرة لجان الحقيقة، بيد أنها أصرت على عقاب مرتكبي هذه الجرائم، وتعويض أهالي الضحايا. وتطابق موقف جنوب إفريقيا صاحبة الريادة التي استعانت كل من البرازيل وشيلي بتجربتها، ولكن شروط العفو عندها كانت مختلفة، إذ كان على مرتكب الجريمة أن يتقدم بطلب العفو، وأن يقر بجريمته، كما أنه كان نتاجاً لعملية تفاوضية، ولم

يكن عفواً عاماً بل عوملت كل حالة على حدة. بالإضافة إلى ذلك لم تتمسك جنوب إفريقيا بالعقوبات المادية بل اكتفت بالعقوبة المعنوية «الحاق العار بالشخص». وفي الأرجنتين لم يعترف المجتمع أبداً بالحصانة من المقاضاة، واعتبر قانون العفو الصادر خلال فترة عدم الاستقرار غير دستوري. وفي المكسيك لم يكن هناك قانون يجرم هذه الوقائع أو يعاقب عليها.

الاقتصاد

وكان المتحدثون من شيلي من أكثر من أتى على ذكر الإجراءات التي اتخذتها بلادهم بشأن قضايا الاقتصاد خلال فترة التحول، وهي قضايا ركزت عليها بالإضافة إلى شيلي كل من جنوب إفريقيا واندونيسيا. وتمثلت الاجراءات التي اتخذتها شيلي فيما يلي: الانفتاح الاقتصادي لتوسيع نطاق السوق من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف، ودعم الصادرات، وتطبيق سياسات مرنة خاصة بسعر العملة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأسيس شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية، واصلاح وبناء نظام مالي رصين لإدارة الدين العام وتنظيم المعاملات المصرفية وزيادة الاحتياطات النقدية الأجنبية، ودعم القطاع العام ومحاربة الاحتكار، وتشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة، وتشجيع النمو السريع للطلب الداخلي، واصلاح النظام الضريبي. تضمنت الاجراءات التعامل مع الفساد الذي شاب عمليات بيع شركات القطاع العام على مستويين: 1) تشكيل لجان تحقيق نيابية؛ 2) تطوير نظام لتحسين الرقابة وصك قانون يضمن الشفافية، ورقابة الصحافة، وعدم التسامح على الاطلاق مع الفساد. وأخيراً، تطوير نظام واضح للمساءلة، واصلاح الإدارة العامة بما يضمن أدائها لمهامها بكفاءة وفاعلية. أما إندونيسيا فقد لجأت إلى حزمة من الإجراءات تضمن: التخفيف من حدة القيود المعوقة لعملية التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والحيولة دون ظهور معوقات جديدة، واتخاذ قرارات فورية لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومنع هروب الاستثمارات إلى الخارج، وصناعة سياسات مصحوبة بإجراءات قابلة للقياس للقضاء على الفساد، واصدار قانون لمنع الاحتكار، وتشكيل لجنة مستقلة مهمتها ضمان نظافة الممارسات في قطاع الأعمال بفرض كسر الاحتكارات القائمة والحيولة دون إنشاء احتكارات جديدة. وركزت جنوب إفريقيا على انتهاج سياسات لمحاربة الفساد حيث اصدر البرلمان مرسوم بقانون يسمح بالتحري ومصادرة الأصول المملوكة للمسؤولين الرسميين الفاسدين ومحاكمتهم.

الدروس المستفادة من دول المنتدى

يشير العرض التفصيلي لمدخلات المنتدى وملخص الإجراءات التي اتخذتها الدول في مرحلة التحول إلى عدد من الدروس المستفادة. ولعله من الممكن تلخيصها على النحو التالي:

عملية التحول الديمقراطي

1. الشهور الأولى من عملية التحول ذات تأثير حاسم على مسارها.
2. ثمة حاجة خلال فترة التحول إلى التوصل إلى أرضية مشتركة، والبحث عن مواطن الوحدة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة وتجاوز الاختلافات السياسية في سبيل البحث عن الوحدة، وبخاصة مع المعارضة أو بالأحرى القوى المناهضة؛ ثمة درس هام مؤداه أن التحول الناجح للديمقراطية يجب أن يكون مملوكاً من قبل السكان على اختلاف انتماءاتهم، بما في ذلك، أولئك الذين لا يتعاطفون مع الديمقراطية، أي أنه يجب أن يكون مملوكاً ملكية وطنية.
3. لا يجب التركيز في عمليات التفاوض السياسي على التوصل إلى نتائج بعينها، يجب التركيز على إزالة مخاوف المشاركين فيها أو المعنيين بأمرها، فربما يكون هذا هو السبيل الوحيد لتجنب الوقوع في أسر الاستبعاد، كان هذا ما فعله المتفاوضين في جنوب إفريقيا.
4. في عمليات التفاوض حول الدستور وغيره من القضايا، ربما يكون من المفيد أحياناً عندما تتأزم الأمور ولا يمكن التوصل إلى اجماع أو اتفاق حول قضية لا تتعلق بالمبادئ الأساسية، أن يتم تجاوز هذه القضية وربما اسقاطها كلياً من حسابات الجماعات المتفاوضة بهدف دفع المفاوضات قُدماً لتجنب الدخول في طريق مسدود.
5. الوقوف في وجه الطغيان وانعدام العدالة مسألة تستحق التضحية. وعلينا أن نفهم أن الصراع جزء من عملية التطور المجتمعي، ومربط الفرس في هذه العملية يكمن في وجود نظام لحل الصراعات، فالديمقراطية تستند في وجودها إلى مبدأ أساسي مؤداه أنه من الممكن جلوس أصحاب المصالح المتناقضة تحت نفس الخيمة.
6. تحقيق المصالحة الوطنية لا يتم بإصدار القرارات، والديمقراطية ليست حل لكل المشكلات، ولكنها طريقة للتعامل مع المشكلات والتوصل إلى حلها، أي أنها أسلوب حياة.
7. ضرورة توفير بنى مؤسسية وآليات وفتوات تيسر انخراط الأقليات والجماعات المهمشة في المشاركة المجتمعية وتدعمها.
8. من المهم تشجيع الشباب على أن يصبح نشطاً سياسياً، وأن يتم استيعابهم في مرحلة التحول إلى الديمقراطية، حتى في الأوقات التي يبدو فيها كمصدر للمشاكل، فانخراطهم في هذه الأنشطة يمثل شريان الحياة في المستقبل، كما أنه من الضروري إتاحة حيز لمشاركة المرأة في صياغة التحول الديمقراطي.

9. النظام الأمني ضروري لتحقيق الاستقرار واستعادة الثقة في الاقتصاد.
10. فيما يخص العدالة الانتقالية فإن كل بلد عليه ان يختار ما بين الحاجة إلى اخضاع أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد حقوق الإنسان للمحاسبة، والمضي قُدماً عبر عملية تحول سريع تشتمل على عناصر من أعضاء النظام السابق. ولا توجد وصفة سحرية يمكن اتباعها لحل هذه المعضلة.
11. بالنسبة لدور الدين، من العسير استخلاص دروس من التجارب السابقة حيث أن الدين ليس له علاقة بالحفاظ على الهوية القومية في أمريكا اللاتينية في مواجهة التدخل والتأثيرات الأجنبية مثلما هي الحال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن إندونيسيا دولة مدنية يدين أغلبية سكانها بالإسلام. وقد أكد معظم الحضور على امكانية اعلاء المكانة الانسانية للإسلام إذا ما أصر كاتبو الدستور على ان يكون الإسلام حام لحقوق المواطنة للجميع.

الديمقراطية من أجل العدالة الاجتماعية

1. يكتسب الاقتصاد أهمية خاصة في سياق عملية التحول السياسي. فالتحول السياسي نحو الديمقراطية يمكن أن يتقوض ما لم يكن مدعوماً بإنجازات اقتصادية؛ ففي عملية التحول الديمقراطي، من المهم ليس فقط الحصول على دعم السياسيين، بل والحصول على دعم المواطنين والمجتمعات المحلية أيضاً. مثل هذا الدعم لا يمكن الحصول عليه دون مشاركة من هؤلاء، كما لا يمكن التوصل إليه دون تحقيق إنجاز يشعر به الناس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.
2. تحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية والإنصاف أمر ممكن، والواقع أنه ليس هناك خيار بديل، فتمودج التنمية القائل بتسرب ثمار التنمية إلى أدنى قد فشل في الوفاء بما وعد به في العالم العربي، كما فشل أيضاً نموذج المستبد العادل.
3. تمثل الفروق الإقليمية في مستويات التطور الاقتصادي الاجتماعي، والدخول والنفوذ إلى الخدمات تهديداً مباشراً للتطور الديمقراطي. فالهم الأساسي لسكان هذه الأقاليم هو لقمة العيش.
4. وجدت كل من جنوب إفريقيا والبرازيل أرضية وسيطة من خلال زيادة الانفاق الحكومي الاجتماعي في سياق اقتصاد السوق حيث تلعب الدولة دور منظم السوق وتوفر البنية التحتية الأساسية. أما في شيلي، فتم بناء جزء من البنية التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتم الارتفاع بنوعية الخدمات التعليمية الحكومية من أجل زيادة معدلات الحراك الاجتماعي. وتشير خبرات جنوب إفريقيا وشيلي، وكذا البرازيل خلال فترة حكم لولا دي سيلفا، إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن أن يكون بالفعل عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي من خلال توسيع نطاق السوق المحلي والحد من التوترات الاجتماعية.

توصيات المنتدى

عملية التحول الديمقراطي

1. يجب أن تبنى عملية التحول على أساس استيعاب كافة الجماعات السياسية والاجتماعية، لأن ذلك سوف يضمن تأسيس قاعدة ديمقراطية ذات جذور مجتمعية عميقة.
2. يجب أن تتسم عملية صياغة الدستور بشمول كافة الجماعات السياسية والشرائح الاقتصادية والولاءات الدينية والانتماءات العرقية والإثنية، لكي يكون الدستور معبراً عن الجميع ومملوكاً لهم دون استثناء. وتضرب جنوب أفريقيا مثلاً رائعاً في هذا الصدد.
3. يجب الوصول الى إجماع بشأن المشاكل الجوهرية لضمان أن يعكس ويحمى الدستور بطريقة مناسبة مصالح وحقوق كافة الجماعات الاجتماعية في المجتمع.
4. العمل على إنشاء آليات لحل الصراعات والخلافات الاقتصادية والاجتماعية والدينية على مستوى الوحدات الاقتصادية والمجتمعات المحلية.
5. ضرورة إنشاء هيئة مستقلة مكونة من أعضاء غير حزبيين يثق فيهم الناس للإشراف على الانتخابات.
6. ضرورة وضع قواعد واجراءات واضحة للعملية الانتخابية، وإنشاء محكمة نقض للنظر في القضايا المتعلقة بالانتخابات.
7. العمل على إعداد قوائم انتخابية سليمة وتنقيتها بانتظام، والتفكير في إنشاء نظام يسمح بالتصويت الإلكتروني.
8. ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيل كوادرها وتغيير أيديولوجيتها المهنية من خلال اصلاح المقررات الدراسية لطلاب كليات الشرطة بما يتواءم مع مجتمع ديمقراطي.
9. على الأحزاب السياسية أن تكون مخلصه في ولائها للديمقراطية، وعلى الدولة أن توفر الشروط الملائمة للمنافسة السياسية الشريفة (التمويل والنفاز إلى وسائل الإعلام)، وأن تكون طرفاً محايداً بين الأحزاب.

الديمقراطية من أجل العدالة الاجتماعية

1. من الضروري التوصل إلى سياسات للعدالة الاجتماعية الاقتصادية وإلى اجماع قومي على أشكال التفاوت التي يجب مواجهتها. وتشير خبرات كل من شيلي وجنوب إفريقيا والبرازيل إلى امكانية الحد من التفاوتات دون التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

2. في كل من مصر وتونس ما بعد الثورة تواجه البلدان موقفاً تتصاعد فيه التوقعات والمطالب الاجتماعية في الوقت الذي يتراجع فيه النمو الاقتصادي نتيجة تراجع السياحة وتأثيرات الأزمة الليبية. وفي نفس الوقت، تعاني كل من البلدين من تفاوتات إقليمية عميقة. ففي تونس على سبيل المثال خصص 82% من الاستثمارات العامة للأقاليم الساحلية، مقابل 18% للأقاليم الداخلية. ويزداد الموقف تعقيداً في مصر. وعليه لا بد من إعادة النظر في توزيع الموارد على المحافظات والأقاليم المختلفة بما يحد من الفروق بينها ويحقق العدالة الاجتماعية.
3. يتعين على حكومات ما بعد الثورة في مصر وتونس والعالم العربي، أن تستجيب للمطالب الشعبية بإتاحة فرص العمل اللائق والتنمية المحلية. والافتقار إلى التقدم على هذا المسار يمكن أن يؤدي إلى عودة الدكتاتورية.
4. من المحتمل أن تكون خلطة السياسات الناجعة هي تلك التي تنطوي على ما يلي:
 - تحرير الاقتصاد مع وضع نهاية للامتيازات الاحتكارية، وفتح باب المنافسة والتجارة الحرة؛
 - إعادة تعريف دور الدولة والتأكيد على دورها التنظيمي والرقابي في التأكد من تنفيذ القانون، وحماية المستهلكين، وذلك بالتعارض مع احتفاظها بقطاع حكومي كبير في المجال الاقتصادي. ومع ذلك على الدولة أن تحافظ على ملكيتها للصناعات الأساسية في الاقتصاد الوطني؛
 - الاعتماد على الذات والحد من الاقتراض من المؤسسات الدولية إلى أقصى حد ممكن؛
 - زيادة دعم الفقراء من خلال الحد من الهدر وتحسين استهداف برامج المساعدة الاجتماعية، ولا يعني هذا بالضرورة انفاق أكثر، بل انفاق أفضل. فعلى سبيل العام يمثل الدعم العام المقدم للمرافق (المياه والكهرباء وغيرها) هدراً واستهداف سيئ؛
 - الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والصحة) الذي يعد بمثابة أداة رئيسية محددة للقدرة التنافسية؛
 - إنجاز اصلاح ضريبي والتعامل مع القطاع غير المنظم لزيادة الموارد وتوزيع الأعباء الضريبية بشكل أكثر إنصافاً من خلال الضرائب التصاعدية.

أربعة تجارب للتحول الديمقراطي

شيلي

مارس النظام الديكتاتوري في شيلي عمليات خرق منظم لحقوق الإنسان، وقد كانت حالة نشيلي تمثل نموذجاً للفشل الاجتماعي والسياسي. اما عن الدروس المستفادة فتتلخص في الآتي:

- يتعين السعي من أجل تحقيق الوحدة بين القوى الداعمة للديمقراطية، ذلك أن تفكك وانقسام هذه القوى يدعم من موقف القوى المناهضة للديمقراطية. كما يجب التعاون والعمل مع الشباب والحركات القاعدية Grass root movements.
- ضرورة أن يتم التوافق على القواعد الدستورية، وأن يتم تطوير اطار مرجعي لعملية التحول، ويجب أن ينطوي التصور النموذجي للتحول على ما يلي: خارطة زمنية لعملية التحول وخطواتها، تحديد لشكل الحكومة، وتحديد النظام الانتخابي، مع التأكيد على شفافية الممارسات على مدار عملية التحول.
- الوعي بأن عملية التحول الطويل نحو الديمقراطية تتطلب تغيير القوانين، وتعديل الإجراءات واللوائح المرتبطة بها، ذلك أن النظم التسلطية تترك بصماتها على كافة النظم المجتمعية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.
- أن نكون على وعى بأن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام الاجتماعي.
- يتعين ألا ننسى أن الناس سوف تكون لديهم توقعات على مستوى كل من الرفاه والنمو الاقتصادي «السعادة قادمة». يجب أن نتخبط المجتمعات المحلية ونشارك في التطور الديمقراطي.
- الديمقراطية تعنى العدالة. ويتعين على القوى الديمقراطية أن تعرف كيف تكون عادلة. فالديمقراطية عدو لدود للانتقام.
- يتعين أن تلعب المرأة دوراً في عملية التحول نحو الديمقراطية التعددية. وفي هذا المقام، لا بد من استيعاب المرأة في عملية صياغة الدستور، كما يجب العمل على فتح الباب لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة؛
- لا بد من أن يكون هناك تصور لكيفية دعم العملية الديمقراطية وضمان استمراريتها.

إندونيسيا

من حيث أوجه التشابه بين مصر وإندونيسيا، أشار بحر الدين حبيبي رئيس الجمهورية السابق إلى أن كل منهما كان يتربع على سدة الحكم فيه رجل عسكري، وأن كلاهما كان شديد التسلطية. أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن بإندونيسيا 500 مجموعة عرقية لكل منها لغتها. وعليه فإن إندونيسيا مجتمع تعددي ذا أغلبية مسلمة، ولكنه ليس دولة إسلامية بل هو جمهورية ديمقراطية.

وفي طرحه لكيفية تحول إندونيسيا باتجاه الديمقراطية، أشار رئيس إندونيسيا السابق إلى المشاكل الاقتصادية التي كانت تواجهها بلاده قبل سقوط النظام الديكتاتوري. فعلى الرغم من أن البنك الدولي كان قد أشار في أحد تقاريره إلى أن معدل النمو في إندونيسيا كان قد بلغ 7.8% قبل سقوط النظام، إلا أن البلاد واجهت أزمة اقتصادية عبرت عن نفسها في تدهور قيمة العملة في مواجهة الدولار والعملات الأخرى، وهجرة رؤوس الأموال الأجنبية، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي. ولم تفلح السياسات المالية في انقاذ تدهور العملة. وبسبب الأزمة المالية لم يكن النظام المصرفي بقادر على أن يؤدي دوره. وأفضى ذلك كله إلى حالة من الركود الاقتصادي. كما لعبت الأزمة الاقتصادية المالية في دول جنوب شرق آسيا بتأثير الدومينو دورها في تدهور العملة الإندونيسية. وقد أدى هذا إلى ارتفاع أسعار الغذاء وأصبح العديد من الناس غير قادرين على الوفاء بمتطلبات الحياة. وصاحب ما تقدم زيادة هائلة في معدلات البطالة الصريحة والجزئية، حيث تراوح عدد المتعطلين عن العمل ما بين 4.6 و 5.3 مليون متعطل عن العمل مما أفضى إلى مشكلات أمنية، وتراجع في مستوى الانتاجية. وأصبحت إندونيسيا أرضاً خصيبة للفساد، وتزايد تركيز الثروة.

ويتوصل السيد حبيبي مما تقدم أن الأزمة الاقتصادية كانت هي الباعث الرئيسي للحركات الاحتجاجية ضد سوهارتو ونظامه، ففشل النظام في الوفاء بالمتطلبات الحياتية قوض من أسس شرعيته. وقد بدأت المسألة بمواجهات بين الطلاب وقوات الأمن، لم تلبث أن اتسع نطاقها إلى الحد الذي أصبح يمثل تهديداً للوحدة الوطنية. وأدى ذلك كله في النهاية إلى سقوط النظام.

قالوا

وفيما يتعلق ببناء المؤسسات هناك ثلاث مؤسسات سلطوية قمعية، أولها جهاز الأمن ككل، وإعادة تأهيل عناصره بطريقة مغايرة لتلك التي نشأ عليها، بالإضافة إلى توفير ضمانات لرقابة القضاء والمجتمع المدني على جهاز الأمن. وثانيها هو جهاز الإعلام المملوك للدولة الذي استخدم كأحد أدوات القهر والتشهير بالمعارضين خلال النظام السابق. وأخيراً، جماعات المصالح المرتبطة بالحزب الوطني، والتي تُحتم تفكيك منظومة ارتباط الدولة برجال الأعمال. وتتطلب هذه العملية إعادة تفكير في بنية الدولة التي عانت من المركزية الشديدة. وعليه يجب علينا أن نتحرك باتجاه اللامركزية وذلك بالإضافة إلى المجالس المحلية التي مثلت عصب النظام على مدار ما يقرب من 35 عاماً.

- وبعد 17 شهراً من عملية التحول الديمقراطي -هي فترة حكمه- يستخلص السيد حبيبي الدروس التالية من التجربة الإندونيسية:
- أهمية التطور التدريجي نحو الديمقراطية عوضاً عن التحول الثوري من خلال وضع خطة سلمية للتحول ووضعها موضع التنفيذ بشكل سريع.
- التأكيد الشديد على الحريات، حرية الصحافة، وحرية الرأي بما في ذلك حرية التظاهر، التي تعد بمثابة صمام أمان لتفريغ الضغوط السياسية؛ التأكيد على حق حرية الاجتماع للجميع.
- تأسيس أحزاب سياسية تعترف وتقبل بالدستور؛ السماح لعملية نشأة الأحزاب السياسية أن تأخذ مسار تطورها الطبيعي.
- ضرورة الكف عن إهمال التفاوتات الإقليمية والثقة في المجتمعات المحلية.
- التحديد الواضح لمهام الجيش والشرطة.
- ضرورة التوصل إلى اجماع قومي ذي أسس راسخة وتشجيع الناس على اتباع الأساليب المشروعة لتحقيق مطالبهم.
- خلق الدافعية لدى الشباب للمشاركة في العملية السياسية.
- ضرورة التحقيق في وقائع الفساد ومحاكمة المسؤولين الفاسدين.
- تحديد مدة خدمة رئيس الجمهورية.

البرازيل

انطلق السيد سلسيو أموريم قائلاً بأنه لا يجب لأحد أن يعطى دروساً للأخرين فيما يتعلق بعمليات التحول الديمقراطي، وأقصى ما يمكن للمرء أن يفعله هو أن يعرض توصيفاً لتجربة بلاده، وأن يدع الآخرين يستخلصون من ذلك الدروس التي يمكن أن تكون ذات فائدة لهم. بالإضافة إلى ذلك، علينا أن نتذكر دائماً أن الديمقراطية لا تتحقق أبداً بشكل كامل ذلك أنها عملية مستمرة تتطور بصورة دائمة. وعليه فإن هناك دروس يمكن أن نتعلم لا أن نعلم.

وثمة أوجه شبه بين كل من مصر والبرازيل. فالبرازيل لديها تاريخ وخبرة طويل مع الجوانب الشكلية للديمقراطية فيما قبل عام 1940، وقد تبع ذلك هيمنة أوليجاركية. واعتباراً من عام 1940 وحتى عام 1964 كانت هناك مرحلة من التجريب الديمقراطي حيث كانت هناك حرية نسبية للصحافة والنقابات العمالية. وقد مرت بعدها البلاد بمرحلة الديكتاتورية العسكرية حتى عام 1985. ولقد كانت الديكتاتورية البرازيلية أقل قسوة من تجربتي شيلي والأرجنتين، وربما يرجع ذلك إلى قلة الكثافة السكانية. وقد بدأ التحول نحو الديمقراطية في رحم الديكتاتورية واستغرق الفترة فيما بين عامي 1974-1985. وقد استغرق التطور الديمقراطي في المرحلة

الأخيرة قرابة عشرين عام ليصل إلى مرحلة الاستقرار. وفي حالة البرازيل، فالواقع أن هناك تواصل تاريخي بين البرازيل والأرجنتين، وأن الديمقراطية قد تسربت إليها - البرازيل - عبر الأرجنتين.

بيد أن هذا التحول لم يتسم أبداً بالسهولة، فقد كانت هناك أربعة تحديات تواجهه، الأول هو ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والثاني تمثل في النمو الاقتصادي، والثالث، في التوصل إلى سلام مع الدول المجاورة. أما التحدي الأخير فكان يتعلق بمشكلة اللامساواة. والحقيقة أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين انجازه فيما يخص قضية اللامساواة في البرازيل، وهي - أي اللامساواة - تعتبر المشكلة الأكثر صعوبة وتعقيداً من بين التحديات المذكورة. ويجب أن نلاحظ هنا أنها كانت تتعاظم في الوقت الذي كان فيها معامل جيني في البرازيل ينخفض. وهو ما يعني أن مشكلة اللامساواة ليست مشكلة اقتصادية فقط، بل أنها أيضاً اجتماعية وسياسية. فالبرازيل مجتمع يتسم بالتعددية العرقية، وهي أحد أسباب مشكلة اللامساواة. ولقد أحرزت البرازيل كثيراً من التقدم في هذا المضمار، ولكنها لم تكن لتنجح في ذلك إبان حكم لولا بدون ما حققته من استقرار اقتصادي.

ويجب هنا أن ننتبه إلى العلاقة بين المساواة الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. وأود أن أؤكد هنا على أن الديمقراطية لا تتعلق بالمبادئ فقط بل بالآليات أيضاً، أي بنظم الانتخابات والتصويت. وضبط أو السيطرة على الحملات الانتخابية، لضمان نزاهة العملية الانتخابية، والدستور. وفي حالة البرازيل تم تشكيل جمعية دستورية عهد إليها بمهمة كتابة الدستور وكان عليها أن «تختفي»، أي تستقيل بعد ذلك.

أما فيما يخص عدم الاستقرار الإقليمي، فإن هذا لا يمثل مشكلة كبرى في حالة أمريكا اللاتينية على النقيض من الأمور في الشرق الأوسط.

قالوا

إن المنظومة السياسية في تونس كانت تستند إلى الاستبداد (سلطة دون رقابة بيد شخص واحد)، وحزب سياسي يسيطر على البلاد ويجعل من المعارضة مسألة صورية، لأغراض الدعاية الخارجية. وتمثلت عملية تفكيك هذه المنظومة في إجراءين: إلغاء الدستور، وحل الحزب الحاكم. وقد فتح ذلك الباب لعملية التحول والانتقال على المستوى السياسي، حيث أسست تونس تحولها على هيئة عليا ممثلة للمجتمع بكافة أحزابها (81 حزبا) وشخصياته وطبقاته. وتُعد هذه الهيئة لانتخاب مجلس وطني تأسيسي منتخب انتخاباً حراً مباشراً مكلف بوضع دستور جديد يقوم على التعددية الحزبية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الخاصة والعامة. وأشار إلى أن تونس قد أخذت وضع المرأة بعين الاعتبار حيث سيكون الاقتراع على قوائم متنافسة بين الرجال والنساء (50% / 50%).

أما بالنسبة للمنظومة الأمنية، فقد ارتكبت جرائم عديدة وانتهاكات لحقوق الإنسان بحق الشعب التونسي، وبخاصة أثناء الثورة. ولذلك أنشأت لجنة لتقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب وتجاوزات الأمن. وقد عهد إليها أيضاً بتطوير تصور جديد للأمن ودوره في المجتمع بحيث يكون في خدمة الشعب وحامياً لكرامة الإنسان وحرياته العامة. أما بخصوص تفكيك منظومة الفساد ذات العلاقة بالمنظومة السياسية، وكذا الفساد المالي والرشوة التي اخترقت المجتمع التونسي، وتم استبطانها ثقافياً بحيث أصبح الفساد من طبائع الأمور. هذه المسائل هي موضوع لجنة التقصي والتحقيق. من المهم هنا العمل على تغيير العقلية وهو ليس بالأمر الهين. والأمر الأهم من ذلك، هو وضع تصورات للتصدي للفساد والرشوة، وتتلخص هذه في جهاز دائم ومستقل، وقانون إطاري يضبط الجوانب العامة لمقاومة الفساد والرشوة، وإعمال مبادئ النزاهة والشفافية و(المساءلة) الفردية.

وأخيراً، تعين التوصل إلى اتفاق بخصوص العلاقة بين القطاعين المدني والعسكري. وهناك قضايا عالقة كقضية العفو عن الجرائم التي ارتكبت في ظل الديمقراطية. ومن أسف أنه لا توجد اجابات جاهزة ومعدة سلفاً لهذه المسائل، فهي تختلف من حالة بلد إلى آخر، وتعتمد على عنف الجرائم التي ارتكبت وجوانب أخرى للموضوع. وقد كان القرار البرازيلي هو عدم تقديمهم للمحاكمة.

جنوب افريقيا

أعاد السيد ماك مهراج، التأكيد على المقولة التي انطلق منها سلسيو أمورييم ذاهباً إلى أنه من الخطورة بمكان إلقاء الدروس بخصوص سياسات المرحلة الانتقالية، بيد أن هناك عدد من الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا. وأول هذه الدروس المستفادة هي أنه في تطبيق العدالة لا يوجد مكان للانتقام، مع أن الوقوف ضد الطغيان دائماً ما يكون مؤلماً، وهو أمر يحملنا بالالتزامات ليس فقط في بلادنا بل وخارجها أيضاً.

وعلينا أن نتذكر أن للديمقراطية عدد من المكونات: الدستور، والبنى الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وهي جميعاً شروط ضرورية بالنسبة للديمقراطية ولكنها ليست كافية. فإذا ما نظرنا إلى تاريخ البشرية لاكتشفنا أننا تطورنا إلى هذه النقطة لأن هناك دائماً في كل مجتمع صراعات مصالح بين الجماعات الاجتماعية-السياسية المختلفة، فهي قد تعمل معاً أحياناً أو تتصارع مع بعضها البعض، في أحيان أخرى. ويتعين هنا التوصل إلى آليات لحل هذه الصراعات. هذه العملية الصراعية هي جوهر التاريخ البشري. وقد أمكن لجنوب أفريقيا أن تصل إلى المرحلة الراهنة من خلال الاعتراف بحق الناس في الثورة. لقد كانت الثورة في جنوب أفريقيا نتاجاً لتمرد واسع النطاق، ولكن كان أيضاً من الضروري تنظيم هذا التمرد.

أن الثورة في جنوب أفريقيا يمكن طرحها كتجربة يستطيع المرء أن يستخلص منها ما يشاء من الدروس:

وأول هذه الدروس، هو أنه عندما تطول فترة الصراع بين أطرافه يصعب الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي فمن مصلحة الجميع حل الصراعات عبر التفاوض والحوار، وأن يجدوا في النهاية سبل لحل التناقضات والصراعات بينهم. وهذا شرط مسبق لتحقيق التقدم. ولذلك، فقد عملنا على الجمع بين أصحاب المصالح المتعارضة للتفاوض المباشر فيما بينهم، ومن المهم هنا عدم التركيز على نتائج العملية التفاوضية قبل أن تلتزم بالديمقراطية، واهدار هذا الشرط يؤسس لعملية استبعاد للأخرين. هذا الاستبعاد هو الذي يزرع بذور الخلافات التي تستعصى على التفاوض. فإذا ما كنت تؤمن بالديمقراطية فسوف تدرك أيضاً أن من مصلحة الجميع أن يضع صراعاته على طاولة المفاوضات. وفي حالة جنوب أفريقيا، كانت إحدى المشكلات التي أثيرت هي من الذي سيتخذ الخطوة التنازلية الأولى، ولقد فتح مانديلا باب التفاوض وهو ما يزال رهين محبسه. وبعد بدأ التفاوض شرح مانديلا لزملائه عملية التفاوض، وعقب أحدهم قائلاً «كنت سأكون أكثر سعادة لو أنهم بدأوا أولاً»، وكان رد مانديلا «ما الفرق؟».

أما الدرس الثاني فيرتبط بالعلاقة بالأطراف الخارجية الإقليمية كانت أو دولية. وأعنى هنا محاولة جذب الأطراف الخارجية للضغط على الخصم وحشد التأييد. وقد اتفقنا على استبعاد ذلك. ففي بعض الأحيان، كان الآخرون يحاولون وسم المؤتمر الإفريقي بأنه يتكون من مجموعة من الشيوعيين والمتطرفين والإرهابيين. ولقد تمسكنا هنا بالموقف الأخلاقي السامي الذي يسموا على العنصرية، وأخذنا نعيي الرأي العام في هذا الاتجاه الاستراتيجي، فوضعنا خريطة لكيفية التفاوض على مراحل «إعلان هراري» وكان الهدف منها هو أخذ المبادرة في أيدينا ليرانا الناس كقوى للتغيير، فلم يكن كافياً أن نقاتل أو نناضل. وكان من المهم في هذه المرحلة الانتقالية أن نوضح وجهة النظر التي تكفل لنا حشد التأييد، فهذا هو في النهاية صراع على السلطة. ولقد كانت هناك بعض القوى الخارجية التي كانت تريد أن تفرض حلاً من اختيارها على جنوب إفريقيا، ولكننا وضعنا خطأً استراتيجياً يجعل ذلك صعباً عليهم. وقد تضامنا معاً، واتفقنا على أننا لن نسمح للقوى الأجنبية أن تكتب دستورنا. ولقد كان الطرف الخري يريد دستوراً دائماً ولكننا رفضنا ذلك، وتوصلنا إلى ضرورة وضع مبادئ دستورية تحدد الشكل النهائي للدستور الدائم.

أما العفو، فثمة شيء مهم بشأنه، فليس هناك اجابة واحدة على هذا الأمر. فقد كانت كوادر المؤتمر الوطني حال وجودها في السجن أو المنفى تطالب بالحصانة أثناء المفاوضات، ولكن النظام رفض ذلك لأنه كان يعتقد أن العفو في هذه الحالة سيستخدم كوسيلة للتحرك ضد السلطة، ومع ذلك، استمرت المفاوضات. وفي النهاية، أصبح الطرف الآخر هو من يطلب العفو لأنه أدرك أن الديمقراطية قادمة لا محالة، ولكننا - المؤتمر الإفريقي رأينا ارجاء الموضوع.

ولقد تحاورنا حتى حول شكل طاولة المفاوضات، أعنى من سيجلس إليها؟ ولقد أصررنا على جلوس جميع الفصائل السياسية حولها رغم معرفتنا بأن بعض هذه الفصائل كانت نتاج لنظام الفصل العنصري، وقد قبلنا هذا المبدأ رغم معرفتنا بأننا لن تكون لنا الأغلبية، ولكننا كنا حريصين على الحصول على تأييد هذه الفصائل، وقد نجحنا في ذلك.

ما أحاول أن أقوله هنا هو أن هذا الصراع كان صراعاً على السلطة، وكانت المرحلة الانتقالية مليئة بالصعوبات لأنها كانت صراع على السلطة، وليس هناك طرف يتنازل عن السلطة بسهولة. لقد استمر هذا التحول إلى ما بعد عام 1994.

عملية وضع الدستور

ينبغي التفرقة بين صياغة الدستور، التي هي عمل قانوني وفني، وبين وضع الدستور، الذي هو نتاج حوارات وتفاهات وطنية. ووضع الدستور مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد. حيث تشمل على العديد من العمليات والمراحل مع تشاور العديد من الجهات الفاعلة مع بعضها البعض للتوصل إلى توافق في الآراء على مبادئ الدستور. ويحتاج واضعو الدستور إلى تقرير الإجراءات التي ستتبع أثناء وضع الدستور كما يحتاجون أيضاً إلى التداول بشأن الأمور ذات العلاقة مثل طبيعة المؤسسات السياسية التي سيتم إنشاؤها (ويمكن أن يشمل هذا السلطة القضائية والحكومات الاتحادية والإقليمية). ويجوز أن تسترشد العملية بأكملها بخارطة طريق وسلسلة من الأحداث المراد إنجازها ضمن إطار زمني معين، ويمكن أن يكون هذا الإطار الزمني صارماً أو مرناً.

عملية التحول الى الديمقراطية

يتضمن الفصل اهم ما ورد في مناقشات المنتدى وبعض من رؤى المشاركين العرب عن عملية التحول في بعض من الدول العربية.

القيم - المؤسسات - التشريع (كما ورد في مناقشات المنتدى)

ليس هناك كتالوج واحد لبناء الديمقراطية وإلا كان الأمر يسير بالنسبة للجميع. ويتطلب بناء الديمقراطية ثلاثة دعائم هي التشريع والمؤسسات المرتبطة بعملية بناء الديمقراطية و الديمقراطية كأسلوب حياة. في سياق عملية التحول نحتاج إلى تشريعات فاعلة ومنصفة وعادلة تضمن عند تطبيقها مساواة موضوعية، وحقوق المواطنين.

وتكمن أهمية قضية المؤسسات في أن بناء الديمقراطية يحتاج إلى بناء العديد من المؤسسات الجديدة واصلاح المؤسسات القائمة. فهناك في مصر الآن العديد من المؤسسات الناشئة (أحزاب سياسية، وأئتلافات، ونقابات عمالية، وغيرها) ونحن نريد لهذه المؤسسات أن تكون فاعلة، وبعيدة عن الفساد، كما نريد أن نصلح المؤسسة الأمنية. وقريباً، سيكون لدينا برلمان نأمل أن يكون فاعلاً في بناء مصر الديمقراطية وأن نمتلك القدرة على إدارة النظام الانتخابي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحديث عن الديمقراطية، ليس حديث في السياسة فقط، بل هو يتعلق بأسلوب حياة نحتاج إلى تبنيه في كافة مناحي حياتنا، بما يضمن استتباب التعددية وقبول الآخر، والمساواة النوعية.

العملية الدستورية (كما ورد في مناقشات المنتدى)

لا يوجد نموذج واحد لعملية التحول الديمقراطي، ويتعين على كل مجتمع أن يكتب مسار عملية التحول بما يلاءم ظروفه الخاصة. وفي معرض الحديث عن عملية صياغة الدستور في جنوب أفريقيا، تبين أن الهدف من هذه العملية كان هو وضع اختيار الشعب في المقدمة. وقد تطلب ذلك التعامل مع عدد من القضايا تمثلت في: (1) اختيار المؤسسات السياسية لمرحلة ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، كانت الحاجة ماسة للتوصل إلى شكل مؤسسي يضمن توزيع السلطة السياسية في المجتمع، وأن يتم الاتفاق على الخطوات الأولى التي يجب اتباعها، وأن ينبع الاختيار من الناس؛ (2) التعامل مع البعد الاجتماعي، ذلك أن استمرار اللامساواة من شأنه أن يعوق الديمقراطية؛ (3) التعامل مع مكان من خرق حقوق الإنسان.

قالوا

هناك موقف فريد هنا في مصر حيث حدثت ثورة ولكنها لم تأخذ بمقالييد السلطة في يديها، فنظام الحكم في هذه اللحظة يدير البلاد، أي أنه يتمتع بشرعية إدارية ولكنه يفتقر إلى الشرعية السياسية، وهي شرعية مؤقتة حيث سيتعين عليه أن يسلم الحكم إلى حكومة ديمقراطية منتخبة. وهناك عدد من التحديات التي تواجه تحقيق الشرعية، من بينها الانتخابات البرلمانية، ولجنة صياغة الدستور وهي ما تزال مسألة خلافية من حيث تركيبها حتى يمكن للدستور أن يعكس بدوره اجماع الأمة وأخيراً هناك الانتخابات الرئاسية.

بالنسبة لجنوب أفريقيا تركز الحوار المجتمعي حول عدد من القضايا الرئيسية هي: (1) هل من الضروري أن تشرف الحكومة الانتقالية على الانتخابات قبل صياغة الدستور؛ (2) ما إذا كان يجب أن يكتب الدستور بواسطة جمعية تأسيسية؛ (3) ما إذا كانت الجمعية التأسيسية يجب أن تتعد قبل أم بعد الانتخابات؛ (4) هل يجب الاستمرار في تطبيق العقوبات على من قاموا بخرق حقوق الإنسان؛ (5) وضعية حقوق الجماعات الاجتماعية في الدستور؛ (6) وأخيراً، وضع مؤسسة الإذاعة الجنوب أفريقية كملكية عامة ذات صوت محايد يجب أن تعمل دون أن تخضع للضغوط (الحكومية).

ولقد أفضى هذا الحوار في جنوب أفريقيا إلى بروز ثلاثة سيناريوهات مختلفة، ففي عام 1998 طرح سيناريو كان على الأحزاب بمقتضاه أن تتخرب في عملية تفاوضية تتعلق بالدستور الجديد في ذات الوقت الذي يقوم فيه البرلمان بكتابة مسودة للدستور، وهو ما تم رفضه، حيث وقف «إعلان هراري» عقبة في وجه المفاوضات. أما السيناريو الثاني، فقد كان مؤداه أن تتم كتابة مسودة الدستور الجديد بعد الانتخابات، وقد استغرقت عملية الإعداد لإجراء انتخابات نزيه أربعة سنوات. وقد برزت في هذا الصدد مسألة الإشراف على الانتخابات، وكان المبدأ الحاكم هنا هو أن الحكومة لا يمكن لها أن تكون حكماً وخصماً في آن واحد. وعليه فقد تم تشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، فقد تأسست المؤسسة العامة للإذاعة، وقد كانت هذه خطوة هامة لضمان المشاركة الشعبية في العملية.

وقد كان هناك في جنوب أفريقيا عدد من القضايا ذات الحساسية في هذا الصدد من أهمها، تكوين اللجنة الدستورية المنوط بها كتابة مسودة الدستور. وفي هذا

المقام، تم تشكيل لجنة من الخبراء الدستوريين الذين تولوا كتابة مسودة الدستور. كما تم تشكيل عدد من اللجان الفرعية اختصت كل منها بمناقشة أحد القضايا الفرعية لمكونات الدستور، فقد كان من المهم فصل اللجنة الدستورية العامة عن تلك المختصة بقضاياها الفرعية.

قدمت تجربة جنوب أفريقيا مثلاً على كيفية ضمان المشاركة في كتابة مسودة الدستور من حيث محتوى مواده والمبادئ الأساسية وآليات دعم الحوار حوله: انطوت عملية كتابة الدستور انطوت على فكرة «الاجماع الكافي»، كما تم تعيين اثنين من القضاة ليقررا ما إذا كان كل بند من البنود المطروحة يتمتع بإجماع كاف.

مكونات العملية الدستورية

- الاتفاق على مجموعة عريضة من المبادئ والأهداف؛
- الاتفاق على المؤسسات المطلوبة والإجراءات التي ستستخدم لوضع الدستور (انظر الإطار الذي يتناول الجمعية التأسيسية)؛
- إعداد الناس للتشاور بتوفير توعية مدنية حول عملية وضع الدستور والتاريخ الدستوري للبلد والخيارات الدستورية المتاحة؛
- التشاور مع الناس وجماعات المصالح (بما في ذلك المواطنين في المهجر، حال وجودهم)؛
- التشاور مع الخبراء؛
- استخدام التجارب المقارنة لتنوير عملية الصياغة؛
- تحليل الآراء؛
- إعداد مسودة للدستور؛
- عقد مناقشات علنية حول مسودة الدستور؛
- إعداد النسخة النهائية من الدستور؛
- سن قانون من النسخة النهائية؛
- عقد استفتاء شعبي (أو أية طريقة أخرى للمصادقة)؛
- إنفاذ الدستور؛
- تطبيق الدستور.

المصدر: الجمعيات التأسيسية وعملية وضع الدستور، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أكتوبر/تشرين الأول 2007، الصفحة 1.

بالإضافة إلى ذلك، كان على المتفاوضين أن يعودوا إلى قواعدهم الجماهيرية لعقد لقاءات دورية لشرح المواد التي حظيت بالإجماع الكافي لهم ومناقشتها معهم. كما تم إنشاء لجان فنية برلمانية انضم إليها خبراء دستوريين من خارجه. وقد كان مهماً أيضاً أن يشارك في هذه اللجان، وشاركوا بالفعل، أناس غير مرشحين لأي منصب. وعلى الرغم من أهمية المشاركة، إلا أنه من المهم أيضاً ألا يكون هناك عدد كبير جداً من جماعات المجتمع المدني لأن ذلك يجعل من المستحيل التوصل إلى إجماع. وقد اعتمدنا في ذلك على مبدأ التمثيل النسبي، وفي حالة الجماعات شديدة الصغر كان علينا أن نضمن تمثيلها.

يختلف مصدر نشأة الدستور من مجتمع إلى آخر، وقد عرف المغرب خمسة دساتير مختلفة منذ عام 1962. وقد عكست الدساتير المغربية جزء من طبيعة الصراع الدائرة راحة بين الدولة من ناحية، والمعارضة من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، عبرت هذه الدساتير عن أسلوب وطريقة تفكير الحكومة أكثر من تعبيرها عن الإرادة الشعبية. وفي أعقاب الثورتين المصرية والتونسية، والمطالبات التي طُرحت في 20 فبراير 2011، أصبح هناك أمل في التغيير في المغرب. فقد كلف الملك لجنة جديدة بكتابة دستور جديد للمغرب. وتتكون هذه اللجنة من عشرين عضواً من الأكاديميين والخبراء ذوي السمعة الجيدة. وقد قامت اللجنة بعقد لقاءات للمشاورات مع شرائح مختلفة من المجتمع، وتعين عليها أن تُضمّن جُماع الأفكار والمبادئ التي توصلت إليها من ذلك كله في الصياغة الجديدة للدستور.

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية مجلس يضم ممثلين يُختارون للمناقشة وصياغة الدستور. وتباين وظائف الجمعية التأسيسية بحسب التفويض الممنوح لها. ويجوز أن تكون المتناوبات التي تعمل في حدودها الجمعية التأسيسية معدة سلفاً وقد تشمل الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية مثل ميثاق للحقوق (كما في جنوب أفريقيا، ناميبيا، كمبوديا) أو استخدام مسودة أعدتها إحدى اللجان. ويجوز أيضاً إلزام الجمعية التأسيسية بالتشاور مع مجموعة معينة من الناس أو طرح منتجها للاقتراع (وإن كان يجوز أن تجري الاقتراع هيئات منفصلة). ويجوز أن تشمل المتناوبات المحددة سلفاً مهلة للانتهاء من إجراءاتها.

تتباين عملية اختيار الممثلين في الجمعية التأسيسية وتشمل -على سبيل المثال لا الحصر- انتخابات عامة أو ترشيحات أو عملية تشمل كليهما. وفي حالة الانتخابات العامة: يعدّ التمثيل النسبي بديلاً جيداً للأنظمة الأخرى حيث يوفر التمثيل الأدق لعامة الجمهور. وفي بعض الأحيان ربما تكون هناك تعيينات خاصة تشمل النساء وجماعات المصالح والأقليات والنقابات العمالية والعسكريين والمعاقين وأشخاصاً من القطاعات المهنية والتجارية بالمجتمع. وتستمد الجمعيات التأسيسية شرعيتها من كونها نهجاً تشاركياً شاملاً للكافة لبناء الدستور ينبثق من حوار وطني. وتعطي الجمعية التأسيسية البلد فرصة لتحديد رؤيته والقيام بالتخلص من الانقسامات ما من شأنه تعزيز الوحدة الوطنية وتحديد أجندة جماعية للتغيير الاجتماعي والسياسي.

ويكتنف الجمعيات التأسيسية خطر وجود أجندة إصلاحية واسعة أكثر مما ينبغي (إذا قدمت إطاراً مرجعياً يمكن رفضه من خلال مطالبة الشعب بالسيادة). كما أن تشكيل الجمعية يمكن أن يعني صعوبة التوصل إلى حل وسط بسبب اختلاف وجهات النظر وقد يتسبب هذا في إطالة العملية. والمرجح أن الجمعيات التأسيسية أكثر تكلفة من البرلمانات حيث تشتمل على عدد أكبر من الأعضاء وأمانة خاصة وفريقاً بحثياً وتكاليف توثيق أعلى وربما ضرورة توفير التوعية.

ومن المحبذ تحديد أطر زمنية تجمع بين الصرامة الواقعية ومهله صارمة لما يتم تحديده من قضايا حاسمة الأهمية ينبغي التعامل معها على وجه السرعة. وهذا يخفف التكاليف ويوفر حوافز لمناقشات مثمرة ذات توجه نحو المهام. ويمكن تخفيض بعض التكاليف بتجنب زيادة الأعضاء عن اللازم.

المصدر: الجمعيات التأسيسية وعملية وضع الدستور، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أكتوبر/تشرين الأول 2007.

دور القضاء (كما ورد في مناقشات المنتدى)

لم يقتصر دور القضاء في جنوب أفريقيا على مرحلة ما بعد الدستور الجديد، بل إنه كان فاعلاً في عملية صياغة الدستور. حيث أصدرت المحكمة الدستورية في جنوب إفريقيا عام 1996 حكماً يقول منطوقه «حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية الدستور». كيف حدث هذا؟

تمت صياغة الدستور على مرحلتين: في المرحلة الأولى اتفق المتفاوضون المجتمعون بمحض إرادتهم على مجموعة من المبادئ الأساسية التي من شأنها أن تضمن حماية مصالح الجماعات المختلفة، وهي المبادئ التي تمت على أساسها الانتخابات العامة وانتخاب البرلمان. الفكرة الحاكمة لعمل جماعة المتفاوضين كانت «الاجماع الكافي». ولكن من الذي يحدد ما إذا كان الاجماع كافياً أم لا؟ عهد بهذه المهمة إلى قاضيان، أحدهما أسود يثق فيه المؤتمر الأفريقي، والآخر تثق فيه الحكومة. ومن ثم، فإن بعض القضايا الخلافية يجب أن يتم حسمها في مرحلة التفاوض، في حين أن البعض الآخر يمكن أن يؤجل إلى مرحلة لاحقة. إن عمليات التحول والتغيير يجب أن تكون عادلة، ولا تستند إلى امتلاك السلطة السياسية.

وفي المرحلة الثانية تولى البرلمان صياغة مسودة الدستور وحددت له مدة سنتين للانتهاء من هذه المهمة. هذا التحديد الزمني أمر شديد الأهمية. وحتى نضمن أن الدستور قد التزم بالمبادئ الحاكمة التي تحقق اجماع كاف عليها، فقد أرسلناه إلى المحكمة الدستورية التي قالت أن الدستور فشل في أن يلتزم بهذه المبادئ في 9 مواضع. وعليه، أعيد الدستور إلى البرلمان لتصحيح مواطن الخلل التي أشارت إليها المحكمة. وقد كانت عملية صياغة الدستور ممثلة لجميع الفئات والجماعات الاجتماعية والدينية والعرقية بحيث أن أحداً لا يستطيع أن يدعى بأنه لم يأخذ بعين الاعتبار. ومن هنا وافق على الدستور 98% ممن لهم حق التصويت عليه. وقد كانت هذه العملية بمثابة ضمان بأن يعمل الدستور بطريقة سليمة من ناحية، وأن يشعر الجميع بملكيتهم له، من ناحية أخرى.

ملخص لأهم ما ورد عن دور القضاء كما ورد في النقاش

- إنشاء محكمة مختصة بالنظر في سلامة الإجراءات الانتخابية ونتائج الانتخابات. **البرازيل**
- رفض القضاة الذين تولوا التحقيق في جرائم حقوق الإنسان قبول العفو عن هذه الجرائم. **شيلي**
- اقرار التوافق المستند إلى الاجماع الكافي على المبادئ الحاكمة لكتابة مسودة الدستور. **جنوب افريقيا**
- مراجعة مسودة الدستور أمام المحكمة الدستورية.
- الاشتراك في لجان العفو
- وثيقة الحقوق التي أسست لحقوق الأغلبية الاجتماعية والاقتصادية.

الاجماع - الاستيعاب

أما عن كيفية التعامل مع قضية الاستبعاد/الاستيعاب في جنوب إفريقيا فقد تم تعديل بعض القوانين، والإلغاء الكامل للقوانين ذات الطبيعة العنصرية التي ما عادت تتوافق وروح الدستور الجديد للبلاد ونصوصه. ومع عملية الإصلاح الدستوري، كان هناك مشاركة جماعية من خلال جمع التوقيعات على العرائض، التي وصل عدد الموقعين عليها، في بعض الأحيان، إلى المليون توقيع. ومن هنا عملت اللجنة على تحديد الأفكار التي يجب أن يتضمنها الدستور، كما تم استيعاب المرأة عبر لجان خاصة شكلتها الأحزاب.

وأثناء المفاوضات حول صياغة الدستور الجديد في جنوب إفريقيا، ذهبت الحكومة إلى القول بأن وظيفة الدستور هي أن يحمي الأقليات، كما أن الدستور يوفر إطاراً يعمل في سياقه البرلمان. وقد رفضنا ذلك ما لم يتم اشتراك جميع القوى في صياغة الدستور، وإلا فإن الدستور سيفتقد إلى الشرعية.

قالوا

أن تونس اليوم تتخذ خطوات ملموسة للتوصل إلى اجماع قومي حتى في ظل غياب مؤسسات تمثيلية منتخبة. هناك حوالي ثمانين حزباً، بالإضافة إلى مجموعات من الخبراء والناشطين السياسيين وأعضاء الاتحادات العمالية والنقابات المهنية الذين يعملون على التوصل إلى أرضية وصيغة مشتركة للإجماع الوطني. وتتضمن الإجراءات المقترحة، إعادة إحياء اللجنة الانتخابية، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين الشباب من أن يلعب دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية، ووضع قانون للأحزاب السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بتمويلها.

ولقد واجهت عملية صياغة الدستور مشكلة جوهرية يمكن التعبير عنها بعبارتين: (1) يوجد الدستور لحماية الأقليات من طغيان الأغلبية؛ (2) ما لم تكن الأغلبية مشتركة في عملية اختيار الأشخاص الذين سيقومون بصياغة الدستور فإنه سيفقد مصداقيته. والمشكلة تكمن في أن كلا الموقفين صحيح. وكان الدرس المستفاد من هذه المعضلة هو أن كلا الجانبين يمكن أن يكون على حق، ولكنهما يتصادمان حول عملية صياغة الدستور. وعليه، كان علينا أن نتأكد من أن أي من الجانبين لن يطغى على الآخر، وإلا فإنه سوف يشعر بالهزيمة. وكانت الإجابة تكمن في أن نصل إلى موقف توافقي، بل موقف تبادلي يعطى فيه كل طرف للأخر شيئاً لديه ويحتاجه الآخر.

أما في المكسيك فقد ظلت البلاد تحت حكم دكتاتورية الحزب الواحد لمدة اثنتين وسبعين عاماً وهو ما جعل التخلص منها أمراً أكثر صعوبة. وثمة عشرة محاور دار حولها الحوار خلال فترة التحول:

1. التغيير المرغوب في مقابل التغيير الممكن (تطلعات الناس في مقابل التغيير القابل للتنفيذ) فالسياسة هي فن الممكن؛

2. الرغبة في دعم السلطة التنفيذية في مقابل الرغبة في دعم السلطة التشريعية؛
3. آليات التمثيل الديمقراطي (البرلمان) في مقابل آليات الديمقراطية التشاركية كالاستفتاء على المرشحين؛
4. الرغبة في معاقبة مرتكبي الجرائم والجرح في الماضي مقابل العفو والتسامح؛
5. نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية مقابل الانتخاب الفردي؛
6. وحدة الأجهزة الانتخابية مقابل استقلالية القضاء؛
7. إعادة انتخاب الرئيس في مقابل مدة رئاسية واحدة؛
8. قاعدة الأغلبية التي بمقتضاها يسيطر الحزب الذي يفوز بالانتخابات تلقائياً على الكونجرس مقابل وضع حدود؛
9. حرية شراء الوقت في وسائل الإعلام (الراديو والتلفزيون) مقابل احتكار الدولة للعقود المبرمة معها؛
10. التمويل الخاص والحزبي للانتخابات في مقابل التمويل الحكومي.

الشباب (كما ورد في مناقشات المنتدى)

تجربة شباب جنوب أفريقيا في جمع عرائض السكان القرويين المتعلقة بالدستور تعطى مثالا لعملية استيعاب ايجابية للشباب. ففي عام 2004-2005 قام فريق من الشباب العاملين في مجال تنمية المجتمع المحلي بكتابة تقرير لعرضه على آلية African Peer Review. وكان الهدف من التقرير التأكد من ان الحكومة ملتزمة بالديمقراطية كما تدعى. وقد عالج التقرير موضوعات الحوكمة السياسية والاقتصادية والضمان الاجتماعي.

أشارت التجربة المكسيكية إلى ضرورة مشاركة الشباب وإتاحة الفرصة لهم، ليس وفقاً لنظام الحصص بل استناداً إلى الاستحقاق. وقد حدثت عدة تحولات في المكسيك. فقد تحولت البلاد من بلد تقوده قيادة كاريزمية إلى دولة مؤسسات، ومن بلد يعتمد الآليات العنيفة وسيلة للاستحواذ على السلطة إلى الانتخابات السلمية، حيث تحددت نتيجة الانتخابات الأخيرة بأقل من نصف في المائة من الأصوات %0.3 ولم يترتب على ذلك أي رد فعل عنيف. كما انتقلت من نظام يتسم بطغيان الرئيس إلى الفصل بين السلطات، ومن دكتاتورية الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية حيث توجد ثلاثة أحزاب لكل منها فرصة متساوية في الفوز بالانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، أصبح هناك قواعد قانونية محددة للتصويت. كما انتقلت المكسيك من نظام كانت تتحد فيه نتائج الانتخابات سلفاً بصورة قابلة للتنبؤ إلى نظام يتسم بعدم القدرة على التنبؤ المسبق بنتيجتها، ومن نظام أبوي للسلطة يدعى خدمة المصالح الوطنية العليا إلى ثقافة تقبل الهزيمة السياسية للحزب، ومن الرقابة الرسمية على الدعاية إلى الحرية الكاملة للكلمة وحرية الصحافة.

قالوا

الثورة التونسية لها ثلاث سمات مميزة وهي أنها ثورة لا إيديولوجية، وذات أهداف سياسية واضحة، وأنها ثورة من أدنى ليس لها قيادة نخبية، لأن النخب قد خانت الثورة. وقد لعب المجتمع المدني دوره في هذه الثورة. وكانت أول هذه المعارك هي معركة رفض اختيارات رئيس الوزراء السيد محمد الغنوشي لحكومة ما بعد الثورة، ومحاولة انتخاب رئيس جديد استناداً إلى دستور نظام بن علي. وقد أدت هذه المعركة في النهاية إلى تشكيل جمعية تأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد. كما أسفرت أيضاً عن عدد من القرارات الأخرى المتمثلة في إلغاء الحزب الحاكم، ومنع تولى أعضائه مسئوليات سياسية وحرمانهم من ممارسة حقوقهم السياسية لمدة خمس سنوات. كما ترتب عليها حل مؤسسة أمن الدولة. وقد كشفت التطورات عن أن المؤسسة الأمنية بعامة في حاجة إلى اصلاح جذري، وعن عدم تورط المؤسسة العسكرية في الحكم الاستبدادي. وقد تم تشكيل ائتلاف للمجتمع المدني الذي قام بدوره بتحديد خارطة طريق لإصلاح عدد من مؤسسات الدولة هي القضاء، والإعلام، والأمن، بالإضافة إلى مقاومة الفساد والعمل على نشر الا مركزية. وقد واجه ذلك كله مخاطر تمثلت في مقيضة الأمن بالحرية.

المرأة (كما ورد في مناقشات المنتدى)

ولا يكتمل بهاء ثوب الديمقراطية القشيب ورونقه دون أن نأخذ المرأة ودورها بعين الاعتبار. فمن ناحية أولى، تلعب المرأة الدور الأكثر أهمية في انتاج واعادة انتاج الحياة الاجتماعية، وحيث أن الديمقراطية ليست مجرد صندوق انتخابات، بل أسلوب متكامل للحياة يمارسه المرء في كافة مناحها، فلا بد أن للمرأة دور لا يمكن إنكاره في هذا الأمر. ومن ناحية أخرى، لا بد لعملية التحول أن تولى أهمية كبيرة للسعى نحو استيعاب المرأة في التيار الرئيسي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. وتشير تجارب الدول التي سبقت مصر في عملية التحول، أو حتى تلك التي تمر بعملية تحول الان (تونس)، إلى أنها قد تعاملت مع قضية الاستيعاب النوعي بدرجات متفاوتة من الاهتمام. ففي جنوب إفريقيا عملت الأحزاب على استيعاب المرأة من خلال تشكيل لجان خاصة للمرأة لكي تتمكن من إيصال صوتها والمشاركة في عملية صياغة الدستور بما يضمن مصالحها. وفي المغرب ركزت المظاهرات في الشوارع على مطالب العدالة والكرامة والمساواة، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة في المساواة في الأجر والحماية من التحرش الجنسي وغيرها من الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، سمي قرار تشكيل اللجنة الوطنية التي تتولى عملية تعديل الدستور عدداً من النساء بين أعضائها، وعقدت اللجنة لقاءات مع مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة تلك العاملة في مجال المرأة بغرض أخذ حقوق المرأة في الدستور الجديد بعين الاعتبار. وتقدم تونس نموذجاً شديداً التقدمية في سعيها لتحقيق المساواة النوعية حيث ينص الدستور الجديد على أن الاقتراع على مقاعد البرلمان يجب أن يتم بالاستناد إلى قوائم متناصفة تضم في عضويتها 50 بالمائة من النساء و بالمائة 50 من الرجال. وأكدت دول أخرى مثل شيلي وإندونيسيا على أن خبراتها في عملية التحول أشارت إلى أهمية استيعاب المرأة منذ بداية عملية التحول نحو الديمقراطية. ما يزال الغموض يكتنف ما سيرتب على ثورة 25 يناير وعملية التحول إلى الديمقراطية التي نتجت عنها، بالنسبة للمرأة. فلم تضم اللجنة التي قامت بعملية تعديل المواد الدستورية أي امرأة، كما أن الحوار المجتمعي الدائر في الصحف وسائط الإعلام الأخرى، يكاد يخلو تماماً من أي معالجة تفصيلية ومُنهجة لقضايا المرأة، وإن كانت مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضاياها قد طرحت قضية المرأة على الساحة وحضرت وثيقة تتضمن أهم الحقوق والتطلعات

التي سوف تضمن للمرأة المصرية كامل حقوقها.

نحو أرضية مشتركة بين الثورة والجيش وقطاع الأعمال (كما ورد في مناقشات المنتدى)

يبدو أن القاعدة الذهبية لمرحلة التحول الديمقراطي تكمن في ضرورة عقد تحالف مشترك بين القوى المؤمنة بالديمقراطية وأولئك الفاعلين الآخرين الذين لا يثقون فيها. فالواقع أنه لا يمكن بناء التحول إلى الديمقراطية بواسطة «القوى الديمقراطية وحدها، ولكن، وفي نفس الوقت، يبدو أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق مع القوى التي لا تدعم الديمقراطية.

في شيلي إبان بداية فترة التحول الديمقراطي كان الوضع السياسي قد وصل إلى حالة توازن حيث كان كانت القوة التي تمتع بها النظام الدكتاتوري ما تزال تتيح له الاستمرار في سدة السلطة، دون أن يكون قادراً على تحطيم المعارضة. وعلى العكس من ذلك، كانت المعارضة تمتلك ما يكفي من القوة لتبقى مؤثرة سياسياً من خلال سيطرتها على النقابات والطلبة، دون أن تحوز القدر الكافي منها لكي تدفع بالنظام الدكتاتوري إلى نهايته. وإزاء حالة تعادل القوة هذه لم يكن بإمكان أي من القوتين أن تحسم الصراع السياسي لصالحها وشرعت البلاد في التدهور.

النقطة الثانية الجديرة بالاعتبار في ضوء تجربة شيلي هي السعي إلى التوصل إلى قدر من الاتفاق بين القوى الداعمة للديمقراطية والفاعلين المؤسسيين والاجتماعيين الآخرين الذين لا يحبذونها. كالجيش ومجتمع الأعمال. فالجيوش بحكم ثقافتها العسكرية، حتى في أكثر البلاد تقدماً، تتسم بالتسلطية بحكم تنشئتها المهنية وتعليمها العسكري. ولا بد هنا من وجود مجموعة من المبادئ الواضحة والحكمة في التعامل مع الجيش وهو ما حدث في كل من شيلي والبرازيل ودول شرق أوروبا.

ويتطلب انجاز ما أشرنا إليه أعلاه ضرورة التزام الجيش بمبادئ الحرفية المهنية، وخضوعه للسلطة المدنية الشرعية، وأن يبقى خارج نطاق السياسات الحزبية. وبالمقابل يتعين على المدنيين أن يظهروا احترامهم للحياة العسكرية، وأن ننأى بالجيش عن التورط في الأعباء السياسية، كما يجب أن تتوفر للجيش مرتبات مجزية والوسائل الضرورية التي تمكنه من أداء مهامه المنوطة به. ويمثل هذا تفاعل متبادل ينهض على أن لدى المدنيين بعض الأشياء التي لا يعجب بها العسكريين، وأخرى يحوزها الجيش ويتعين على المدنيين احترامها.

أما مجتمع الأعمال، فإن اهتمامه لا يتمحور حول الديمقراطية بل بالأعمال، وهو ما يباعد بينه وبين الديمقراطية. ولذلك، يجب على أولئك المسؤولين عن عملية التحول أن يوجدوا أرضية مشتركة بينهم وبين مجتمع الأعمال. لكي يجعلوا من تعاونهم أمراً ممكناً ويؤسسوا علاقات جيدة معهم. وترغب مجتمعات الأعمال في «قواعد واضحة» وألا تتم محاكمتهم، ليس على الجرائم الفردية المنصوص عليها قانوناً، بل كجماعة اجتماعية.

كما يجب على القائمين على عملية التحول الديمقراطي أن يتعاملوا مع خرق حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ القانون، إذا ما كان لهم أن يتوصلوا إلى اتفاق جيد يجعل من الممكن محاكمة من ارتكبوا هذه المخروقات لحقوق الإنسان.

أما بالنسبة لقضية العدالة في شيلي، فلم تتم محاكمة قادة الجيش الذي ارتكبوا جرائم أثناء فترة حكم بينوشيه. وفيما بعد وخلال عشر سنوات سجن كل الجنرالات الذين كانوا يعملون في الشرطة العسكرية، ومن الحكمة أن نمتنع عن معاقبة الجيش ككل وأن يقتصر الأمر على أشخاص منتقن.

ضمان نزاهة العملية الانتخابية (كما ورد في مناقشات المنتدى)

لقد نبغ التحول الديمقراطي في المكسيك من قلب النظام الديكتاتوري، حيث كان هناك حزب ديكتاتوري سيطر على مقدرات الحكم لمدة اثنتين وسبعين عاماً متصلة مع السماح بوجود احزاب. وقد استغرقت عملية التحول الديمقراطي ثلاثة عقود بدأت بالتعديل الدستوري الأول الذي جرى عام 1977 وانتهت عام 2007. وقد اتسمت هذه المرحلة بعدد من التحولات تمثلت في انفتاح النظام الحزبي والتعددية الحزبية وإلغاء هيمنة الحزب الواحد والتحول نحو اللامركزية وتغيير طريقة انتخاب البرلمان والسماح للأقليات بالانفاذ إلى البرلمان وإقامة برلمان تعددي حقيقي.

وقد اقتضى ذلك إقامة مؤسسات انتخابية جديدة، فحتى عام 1990 كانت الحكومة تهيمن على العملية الانتخابية، وجرى منذ ذلك الحين، إنشاء محكمة انتخابية، ولجنة (مؤسسة) مستقلة لا يمكن الهيمنة عليها من قبل الأحزاب للإشراف على الانتخابات.

كما اتخذت اجراءات من شأنها ضمان المساواة التنافسية في الانتخابات مثل الرقابة على التمويل العام للأحزاب السياسية، والتوزيع المتكافئ للتمويل استناداً إلى عدد المقاعد التي حصل عليها حزب ما في آخر انتخابات. ومع ذلك، فإن التمويل العام للأحزاب قد يتسبب في مشاكل في عملية التحول الديمقراطي. وتكشف البيانات عن أن الأحزاب قد أنفقت حوالي 80% من مجمل 500 مليون دولار لشراء وقت على الهواء في عام 2007 في الإذاعة المملوكة للدولة، حيث تم منع الأحزاب من الإعلان في التلفزيون.

وبخصوص قواعد إنشاء الأحزاب في المكسيك والعقوبات الخاصة بخرق قانون تمويل الأحزاب، فإنه يجب أن تمر فترة ست سنوات بين تقديم طلب تأسيس حزب سياسي وخوض الانتخابات يمكنه خلالها العمل

قالوا

الاجماع المجتمعي في الحالة المصرية متوتر مما لا يضمن استيعاب كل القوى السياسية في اطار المرحلة الانتقالية فان الحيز الاجتماعي والسياسي العام قبل الثورة كان ضيق، حيث لم يكن هناك إلا مساحة محدودة لتبادل الآراء والحوار الوطني و قد اتسع بعد الثورة إلا أنه حيز منقسم ما بين ليبراليين وإخوان مسلمين. وقد كان لكل من هذين الفريقين عالمه الخاص وكانا منفصلين عن بعضهما البعض. وقد اكتشفا بعد الثورة أن عليهما أن يواجهها بعضهما البعض، وكلاهما قلق لهذا السبب. الفريق الأول قلق بسبب عدد أو حجم الإخوان، بيد أن الإخوان أيضاً ليسوا أقل قلقاً لأنهم يتحركون اليوم على أرض جديدة لم يألفوها من قبل، فقد اعتادوا على القهر. ولكي يكون هذا الحيز العام حيزاً مفتوحاً للجميع، فلا بد من تحديد القواعد المشتركة التي يقبل بها الجميع، كما أنه لا بد أن يكون الحوار غير مشروط، وبذلك يدخل الجميع في الاجماع دون أن يطلب طرف من الآخر التخلي عن اطاره المرجعي، وبعض من قناعاته السياسية والإيديولوجية.

على ضم أعضاء له ولكن لا يمكن له قبلها أن يخوض انتخابات تشريعية أو رئاسية. أما خرق قانون التمويل فعقوباته بالغة الصرامة إذا تصل إلى دفع غرامة قدرها 15 مليون دولار، مع سحب ترخيص الحزب والغائه.

الدروس المستفادة من اول انتخابات بعد عملية التحول (كما ورد في مناقشات المنتدى)

هناك تحديات يواجهها اجراء الانتخابات المقبلة في مصر. سوف تواجه الأحزاب السياسية الجديدة صعوبات في اكتساب قوة دافعة خلال فترة ثلاثة أشهر فقط؛ المشكلة الأمنية؛ النظام الانتخابي المعقد. وقد تمخض عن النقاش عدد من الدروس:

- الحاجة إلى وجود قواعد وإجراءات انتخابية واضحة؛
- وضع قواعد وإجراءات قانونية بينه تتولى تفسيرها ومحاكمة مخالفاتها دوائر محكمة النقض لشئون الانتخابات؛
- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة من أشخاص غير حزبيين يتمتعون بثقة الناس لإدارة العملية الانتخابية؛ من الضروري أن تتمتع السلطة المشرفة على العملية الانتخابية بالقوة وبثقة الناس؛
- توافر سجلات انتخابية جيدة؛
- المساواة في فرص المنافسة بين الأحزاب من حيث التمويل والنفوذ إلى وسائل الإعلام؛
- ضرورة التزام الأحزاب بالولاء للديمقراطية.

قالوا عن الاحزاب في مصر والاردن

على الرغم من أن تاريخ الأحزاب السياسية في مصر يعود إلى عام 1907، ومن وجود 24 حزباً في مصر في عصر مبارك، إلا أن هذه الأحزاب لم تتمكن من النجاح في تحقيق تداول للسلطة. بعبارة أخرى، كانت هذه الأحزاب مجرد زُخرف للديمقراطية. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية القادمة، سيتعين على معظم الأحزاب السياسية القديمة إما أن تحل نفسها، أو أن تطوع نفسها. الأحزاب السياسية تحتاج إلى أوجه شابة تتمتع بالقبول في الساحة السياسية. واحد التحديات هو الفروق الثقافية القائمة بين شباب «الفييس بوك» من ناحية، وبقية الشعب، من ناحية أخرى.

أن الأحزاب السياسية القائمة في الاردن لم يكن لها دور في ثورات الربيع العربي، بل أنها قد سارت في ركب حركات الشباب، يرجع تاريخ بعض هذه الأحزاب إلى عام 1928. وما يزال الإخوان المسلمين مجرد جماعة وليست حزباً. ومع ذلك، فقد أوجدت الجماعة أساليب جديدة للعمل تتمثل في جبهة العمل الإسلامي التي تعد الجناح السياسي للإخوان المسلمين. ولقد لعب الإخوان المسلمون دوراً في الحوار الوطني من خلال اتحادات الطلاب. ومن الأسباب التي تدفع بالناس إلى العزوف عن اللاحاق بالأحزاب السياسية فشل الاحزاب في تطوير برامج. وثمة مشكلة في ممارسة الديمقراطية عبر الأحزاب السياسية ترجع إلى أن الديمقراطية لم تتجذر بعمق في سياق التطور السياسي في الأردن. ولهذا علينا أن نختار نموذجاً يعكس ظروف تطورها الاجتماعي-الاقتصادي.

ذكر أن المكسيك عانت من مشاكل انتخابية في الانتخابات الرئاسية لعام 2006 أوضحت أهمية بعض عناصر العملية الانتخابية. فقد انتاب انتخابات 2006 مشاكل بسبب الفارق الضئيل جداً بين المرشح الفائز والمهزوم الذي لم يتجاوز النصف في المائة؛ وأخطاء فرز صناديق الاقتراع؛ وطول الفترة المنقضية بين إعلان نتيجة الانتخابات وتولى المرشح الفائز مهام منصبه الرئاسي والتي بلغت حوالي ستة أشهر. كما أن المعارضة لم تدرك على الفور من الذي أعلن فوزه بالانتخابات ونظمت احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق، وساد ادعاء مقابل بين أنصار المرشح الخاسر. والواقع أن هذه المشكلة قد حُلَّت للأسباب التالية: وجود الهيئة المستقلة للانتخابات ذات الميزانية المستقلة، والمكونة من أعضاء غير حزبيين؛ دور محكمة النقض للشؤون الانتخابية؛ وسعة أفق الحزب الذي لقي الهزيمة في الانتخابات.

الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية (كما ورد في مناقشات المنتدى)

من الناحية التنظيمية، تتشابه الأحزاب السياسية مع بعضها البعض في كافة البلدان. تنتمي غالبية الأحزاب السياسية في العالم أجمع إلى أفكار ذات جذور مشتركة (تحررية، أو شيوعية، أو ديمقراطية اجتماعية. ويعد إنشاء حزب سياسي مسألة شديدة السهولة، ولكن الأمر العسير هو القدرة على البقاء.

ففي نهاية حكم بينوشيه في شيلي، على سبيل المثال، كان هناك مائة حزب سياسي لكل منها رئيسه. وقد كان رؤساء هذه الأحزاب يعتقدون أنهم يتمتعون بقوة سياسية هائلة، ولكن، وبعد أول انتخابات ديمقراطية، انخفض عدد الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ. وتحتاج الأحزاب إلى تأسيس تنظيمات قاعدية Grassroots، فالسياسيون الحقيقيون يطرقون كل الأبواب لكي يتعرف عليهم الناس، وليس هناك طريقة للتحايل على ذلك. كما تحتاج أيضاً إلى جريدة. واليوم لا بد لك أن تتواصل عبر أدوات التواصل الاجتماعي. إلا أنك تحتاج إلى الإعلام. وتنتظر الأحزاب السياسية اليوم بأنها ما تزال على قيد الحياة لأن هناك خبر أو اثنين منشورين عنها في الجرائد اليومية.

وأخيراً، لا يفوز بالانتخابات من يمتلكون المال فقط. فإدارة الحملات الانتخابية مسألة تتزايد حريفتها المهنية بمرور الوقت. وعليه فإن مكاتب الاستشارات السياسية وإدارة الحملات الانتخابية تزداد أهميتها. الواقع أن هذا مجال واسع جداً لنشاط المؤسسات الاستشارية في أمريكا اللاتينية.

كانت الدوافع الكامنة وراء الثورة المصرية دوافع اجتماعية-اقتصادية ولم تكن سياسية. فقد كانت الصفوات تتحدث عن الديمقراطية، في حين أن الجماهير التي ذهبت إلى ميدان التحرير فعلت ذلك بسبب تدهور مستوى المعيشة. وعليه فإن أداء الحكومة الحالية والمجلس العسكري يحاول أن يكبح جماح الحركات الاجتماعية. هذه الحركات تشكل في صورة نقابات مستقلة، واتحادات فلاحين، وحركات فتوية ذات مطالب اقتصادية.

ويطرح كل ما تقدم تحديات ملحة على الأحزاب السياسية. وأول هذه التحديات هو ضرورة

تبنى هذه الأحزاب للديمقراطية الاجتماعية - الاقتصادية، فالديمقراطية لا بد أن ترتبط بلقمة العيش. ونحن نحتاج إلى ديمقراطية شعبية تحقق العدالة الاجتماعية. وعليه، يجب على الأحزاب السياسية أن تلتحم بتحركات الجماهير والمطالب الاقتصادية الاجتماعية لها. وسوف يؤدي عكس هذا، إما إلى فاشية عسكرية أو فاشية دينية، لأن الناس تبحث عن مستبد عادل يوفر لها العيش الكريم ولا تعد الديمقراطية من بين أولوياتها، والتاريخ المصري الحديث به من الشواهد ما يكفى على ذلك.

تمويل الأحزاب السياسية: الدروس المستفادة

تمويل الأحزاب السياسية حاسم الأهمية لعدالة ونزاهة التنافس السياسي والعمليات الانتخابية. ويوجد عموماً نموذجان أساسيان لتمويل الأحزاب السياسية وهما: الخاص والعام. ولكلا النموذجين مواطن قوته وضعفه في الواقع، ومن ثم فلا بد، بغض النظر عن النموذج الذي يقع عليه الاختيار، من وضع الآليات واللوائح التنظيمية لضمان عدالة العملية السياسية ونزاهتها. وهناك من يوصون بإيجاد توازن بين التمويل العام والخاص

يأتي التمويل الخاص من الأموال التي يقدمها الأفراد أو الشركات أو جماعات المصالح لحزب معين (أو مرشحين معينين). وعلى الرغم من اعتبار التمويل الخاص أكثر مرونة وأنفع لاستقلالية الأحزاب، فإنه يُعد أيضاً خطراً وغير مستقر ويتطلب مهارات احترافية في جمع الأموال.

قد يكون تنظيم التمويل الخاص على هيئة وضع حدود على المساهمات أو الإنفاق. والديمقراطيات التي تتبنى حدوداً تقييدية تراها مبررة «لمنع المواطنين الأكثر ثراءً من احتكار العملية الانتخابية». ويستهدف الحد من المساهمات منع تشويه الانتخابات نتيجة تبادل المصالح، ويهدف الحد من الإنفاق إلى منع شراء الأصوات أو الانتخابات

ويجب وضع حدود الإنفاق عند مستوى واقعي لكي تكون فاعلة. فتحديدها عند مستوى أعلى مما ينبغي سيفقدتها أثرها. وتحديدها عند مستوى أقل مما ينبغي ربما يعوق فاعلية عمل الأحزاب. وتكون حدود الإنفاق مثار جدال عند اعتبارها مُقيدة لحرية التعبير (ثبتت عدم دستورتها في الولايات المتحدة).

يمكن أن يأتي التمويل العام على هيئة إعانات مالية وإعفاءات ضريبية ومساهمات عينية (بمعنى تمويل غير مباشر). وغالباً ما ينظر إلى التمويل العام كوسيلة لإضفاء المساواة والنزاهة على النظام الحزبي واثقاء احتكار أصحاب الأموال أو النفوذ أو كليهما للنظام. ومن ناحية أخرى يمكن أيضاً أن يتسبب التمويل العام في اعتماد الأحزاب على الدولة وربما يستنزف الأموال العامة في النهاية

لا توجد شواهد واقعية تشير إلى أن التمويل العام يمكنه منع الفساد أو أنه بالضرورة محض ضد هذا الفساد. وأكثر ما يفيد مكافحة الفساد والتمويل غير القانوني هو وضع إجراءات مناسبة للشفافية وآليات كافية لإنفاذ القانون.

وأهم جانب يؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بالتمويل العام هو طريقة تخصيص الإعانات المالية العامة. ومن المهم دراسة مدخل الاستحقاق دراسة متأنية عند اختيار نظام للتخصيص. فبعض قواعد الاستحقاق ربما تُفشل هدف العدالة بتمكين الأحزاب الأقدم وجوداً. وثمة جانب آخر ينبغي أخذه في الاعتبار هو آلية التخصيص. ويبدو مبدأ المساواة أجدر بالترفضيل من مبدأ التناسب؛ حيث يفرز الأول توزيعاً أقل انحرافاً للأموال.

وينبغي عند تقديم تمويل عام أن تقتصر المعونة المالية على مساهمات معقولة. ولا يوجد اتفاق على ماهية «المعقول». وتعتمد مستويات تمويل الدولة على مجموعة متنوعة من العوامل منها توافر الموارد

المصدر: الجمعيات التأسيسية وعملية وضع الدستور، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أكتوبر/تشرين الأول 2007، الصفحة 1.

ملخص لأهم ما يخص العملية الانتخابية و ابداء الرأي و المشاركة كما ورد في النقاش

- البرازيل**
 - التصويت الإلكتروني.
 - وضع نظام يكفل من الوسائل ما يضمن ضبط العملية الانتخابية ونزاهتها.
- شيلي**
 - خلق ائتلاف أو تحالف واسع لأجل الديمقراطية فالوحدة هي مفتاح اللعبة.
 - تعبئة الحركات القاعدية وتدعيم بنية الأحزاب على المستوى المحلي
 - اختيار قادة الأحزاب على أساس انتخابات ديمقراطية عمل على إضفاء المشروعية على هذه القيادات
 - تدعيم البنية المؤسسية للأحزاب.
 - تدعيم قيم الديمقراطية على كافة المستويات المجتمعية والاجتماعية.
 - تشجيع مشاركة الشباب والمرأة والمجتمع المدني لضمان التعددية والاستيعاب الشامل لجميع فئات المجتمع.
 - بناء التحالفات الحزبية التي يمكنها أن تفوز بالأغلبية البرلمانية.
- الارجنتين**
 - ضرورة التوافق مع القوى المعارضة بما فيها تلك المناهضة للديمقراطية.
 - الوحدة هي المفتاح لعدم العودة للدكتاتورية.
 - تطبيق سياسات التمييز الإيجابي بتخصيص 33 في المائة من المقاعد الانتخابية للمرأة.
- المكسيك**
 - إعادة هيكلة البنية البرلمانية بما يضمن تمثيل الأقليات.
 - إنشاء لجنة قضائية مستقلة للإشراف على الانتخابات.
 - إنشاء محكمة قضائية مختصة بالانتخابات.
 - التمويل الحكومي العام للأحزاب السياسية بنسبة 90 بالمائة سواء ما يتعلق منها بتمويل العملية الانتخابية أو الإدارة اليومية للأحزاب. ويوزع 30 بالمائة بالتساوي بين الأحزاب، أما الـ 70 بالمائة الأخرى فتوزع وفقاً لنصيب كل حزب من المقاعد في الكونجرس في الانتخابات السابقة.
 - الحد من قدرة الأحزاب على النفاذ إلى الإعلام إلا من خلال الوسائل الحكومية بما يضمن المساواة بين الأحزاب.
 - الحوار الدائم والمستمر بين الأحزاب سواء عبر وساطة الحكومة أو مباشرة.
- إندونيسيا**
 - يجب تشجيع الناس على استخدام الوسائل السياسية المشروعة للتعبير عن تطلعاتهم وتجنب اللجوء إلى «برلمانات الشوارع» حتى يمكن التأسيس لبناء مؤسسات سياسية قوية وقابلة للاستدامة.
 - تشجيع الشباب على الانخراط في ممارسات سياسية بناءة من خلال السماح بحرية الاجتماع والتعبير.
 - ضمان حرية الصحافة وإعطاء ذلك درجة عالية من الأولوية.
 - الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين.
 - إتاحة الفرصة لنشأة أحزاب سياسية جديدة دون تمييز تعترف بالدستور القائم وتحترمه.

الحكومات الانتقالية: إدارة التوقعات حول النتائج السريعة

من المألوف أن يتبع الثورات ارتفاع في التوقعات. وبالنظر إلى أن الثورة المصرية هي ثورة شباب، فإن التوقعات المتنامية التي بلغت أوجها في أيام معدودات تأتي مصحوبة بقدر لا يستهان به من نفاذ الصبر، في الوقت الذي لا يوجد فيه كيان وحيد يمكن التوجه إليه للمساعدة في إدارة التوقعات المتنامية للجماهير. وثمة ثلاثة أشكال من التوقعات: التوقعات السياسية، والتوقعات الاقتصادية، والتوقعات الاجتماعية.

الديمقراطية والعدالة (كما ورد في مناقشات المنتدى)

المتوقع أن تحقق الثورة العدالة الاجتماعية، والكرامة، والحرية. و لكن هناك غموض في العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، لأن هناك مجموعة من الشواهد التي تدعو إلى القلق بشأن احتمال تحول الديمقراطية إلى فوضى. وهناك أيضاً التراجع الاقتصادي الناجم عن الافتقار إلى الأمن والاستقرار. فضلاً عن ذلك، هناك الخوف من تبني الحكومة لسياسات شعبية في محاولة منها لإرضاء نوازغ الشعب بمنحه امتيازات نقدية. وأخيراً يهدد عدم اليقين الأمن القومي بالنظر إلى أن إسرائيل تعتبر عدم امكانية التنبؤ بما سيحدث في مصر تهديداً لها. كل هذه العوامل لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار حال إدارة التوقعات.

أن مرحلة التحول لا تتخذ مسارات خطية، ولا هي تخلو من الصعوبات، فقد واجهت جنوب إفريقيا تحديات كبرى خلال عملية التحول. وعلى الرغم من أن مراحل التحول في جنوب إفريقيا قد نتج عنها وصول حزب المؤتمر إلى الحكم إلا أن هذه النتيجة الإيجابية كانت نتاج لحركة جماهيرية وصراع بين الأحزاب التي اختلفت فيما بينها حول مستقبل البلاد. وعندما أُلغيت قوانين التفرقة العنصرية فإنها لم تغير واقعياً التعصب السائد لأنه كان على السيكولوجية الشعبية أن تلحق بالتغير القانوني.

وبصدد التعامل مع مرحلة التحول فإن المرء يأمل أن يكون لديه دولة قادرة على البقاء، ذلك أن جزءاً من التغيير البنائي يحدث عبر دعم قوة مؤسسات الدولة. وفي جنوب أفريقيا كانت الدولة تفتقر إلى الشرعية. وكان مصدر القلق هو كيف يمكن لديمقراطية ناشئة أن تضمن توافقها مع توقعات الناس. ولا بد هنا من التعويل على الدوافع القوية لدى الناس للمعاونة في انجاز التغييرات المطلوبة. ويمكن تحقيق هذا من خلال استيعاب الناس والاعتماد على دعمهم طوال الوقت. كما ينبغي التأكد من أن الناس يعرفون ما يحدث من تغيرات في جميع الأوقات وأنهم جزء من عملية صنع القرار.

وفي هذا الصدد، طور المؤتمر الإفريقي وشركاؤه وثيقة «مستعدون للحكم»، وهي وثيقة اشتملت على التوقعات العريضة للحركة وما ستسعى لتحقيقه وما تريده من الحكومة. وقد وضعت هذه الوثيقة الأساس للسياسات الحكومية اللاحقة (برنامج التعمير والتنمية على سبيل المثال).

أما بخصوص القلق بشأن الفوضى، فلا بد لقادة المجتمع أن يتحملوا مسئولياتهم وتبعات قيادتهم ويتعاملوا مع المواقف الصعبة. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية الحوار القومي في جنوب إفريقيا الذي هدف إلى ضمان أن توقعات الناس سيتم الإنصات إليها. ولقد كانت معدلات العنف (العنف المنظم من قبل الدولة) إبان فترة التحول في جنوب إفريقيا عالية، بيد أنه، وفي آن واحد، شهدت هذه الفترة أيضاً أعلى معدلات للتقدم في التفاوض على الحقوق. وربما كانت فترة إعادة البناء هي أصعب الفترات بسبب الصراع بين الفصائل المتعارضة المواقف.

العنصر الديني (كما ورد في مناقشات المنتدى)

في تجربة جنوب إفريقيا، لعبت الجماعات البين-عقائدية Inter-faith دوراً في عملية التحول إلى الديمقراطية بما في ذلك، الجماعات الأقل قبولاً اجتماعياً. وقد جلست هذه الجماعات إلى طاولة المفاوضات ليس من منطلق اتفاقها مع بعضها، بل من أنها جميعاً تعرف أنها تختلف مع الآخرين، ونلاحظ هنا استعداد القادة للالتزام بالدخول في الحوار، ومع ذلك، تبقى هناك حاجة لأن يقدموا تنازلات تكتيكية دون أن يتراجعوا عن المبادئ الأساسية.

العدالة وحقوق الإنسان (كما ورد في مناقشات المنتدى)

(1) تحقيق العدالة فيما يتعلق بجرائم خرق حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الحكم الديكتاتوري؛ (2) التقدم إلى الأمام وبناء المستقبل. يرتبط بهذين الهدفين سؤال عن مدى وجوب الإصرار على معاقبة من ارتكبوا جرائم ضد حقوق الإنسان. وتعتمد الإجابة على هذين السؤالين على ظروف كل بلد، وليس هناك وصفة موحدة للسرعة التي ينبغي المضي بها لتحقيق العدالة خلال فترة التحول الديمقراطي. كما أنه من الواضح أن العملية التفاوضية مع النظام القديم تبدو أكثر صعوبة على التبرير، بيد أن الثمن الذي قد يدفعه المجتمع قد يكون هو التضحية بالاستقرار السياسي، أي استقرار العملية الديمقراطية. وأحياناً قد يؤدي ذلك إلى العودة إلى الدكتاتورية، وبخاصة عندما تكون القوات المسلحة قد لعبت دوراً في القهر وخرق حقوق الإنسان.

إن المصالحة هدف لا يمكن تجنبه لأجل توحيد الأمة حيال المستقبل، وبناء الديمقراطية دونما استبعاد لأي طرف. فالبلد المنقسم على نفسه بدون القدرة أو الرغبة في التسامح يغامر بتعريض الديمقراطية الناشئة للخطر. فقد نختلف على الماضي مع أولئك الذين دعموا الدكتاتورية، ولكننا لا نملك ترف عدم الاتفاق على الحاضر والمستقبل. ويبدو أن البلدان التي تمر بمرحلة تحول لديها عدد محدود من الخيارات فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت إبان الحكم الديكتاتوري. ففي بعض الحالات تم العفو بينما تم التحقيق وتوجيه الاتهامات في حالات أخرى.

(3) وبالإضافة إلى ذلك، تجعل الاتفاقيات الدولية من هذه الجرائم جرائم غير قابلة للتقادم، ومن ثم فهي ليست موضوعاً للعفو. وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار دور الفاعلين الدوليين، والمثال الواضح على ذلك هو القبض على بينوشيه في لندن للتحقيق معه، الأمر الذي فتح باباً جديداً في القانون الدولي، ويسر التحقيق في الجرائم التي ارتكبت في شيلي.

ومن ثم، فالديمقراطية بدون العدالة قد لا تكون فاعلة، ولكن السرعة في تطبيق العدالة تمثل تحدٍ دقيق يتطلب قدر من الشجاعة والوضوح. ويحتاج تطبيق العدالة إلى مصالحة أخلاقية، وقانونية، ومادية مع أسر الضحايا. وتمثل لجان التحقيق والمصالحة آلية جيدة لتحقيق العدالة. وقد كان هناك تعاون وثيق وتبادل عميق للخبرات بين شيلي وجنوب إفريقيا فيما يخص لجان العدالة. وثمة قضية أخيرة خاصة بكيفية إصلاح النظام الأمني.

قالوا

لم تعرف تونس نظام حكم عسكري، وتتسم بالتجانس السكاني، وتتمتع باقتصاد ثابت نسبياً، وقوة عاملة ذات أخلاقيات مهنية عالية. ومع ذلك، اسس بن علي دكتاتورية لا تستند إلى العنف ولكنها كانت خانقة جعلت من كل المؤسسات الحكومية تبدو جيدة على الورق فقط. ولم يطلق الجيش التونسي الرصاص على المحتجين حتى يوم 14 يناير، وهو اليوم الذي فرض فيه حظر التجول، حيث قام الجيش بإطلاق الرصاص على أولئك الذين خرّقوا الحظر.

وقد أسست تونس لجنة للإصلاح السياسي، وأخرى لمحاربة الفساد، ولحقوق الإنسان. وعلى حين أن رؤساء هذه اللجان قد تم اختيارهم بمعرفة رئيس الوزراء، إلا أن هؤلاء الرؤساء تمتعوا بحرية اختيار أعضاء اللجان، وقد أتى أعضاء لجنة حقوق الإنسان من المجتمع المدني. وتتولى لجنة حقوق الإنسان التي أسست في 17 ديسمبر 2010 التحقيق في قضايا خرق هذه الحقوق. حتى اليوم وثقت اللجنة بالفيديو وكتابة 1650 حالة شاملة في ذلك 192 حالة قتل. وتركز اللجنة الآن أعمالها على تحديد أولئك الأشخاص المسؤولين عن خرق حقوق الإنسان. وفيما بعد، سوف يمكن التفكير في المصالحة والعفو، بيد أنه من المهم الاستجابة إلى مطالب الناس في نفس الوقت الذي يجب فيه تجنب فكرة الانتقام، وهو توازن دقيق. وقد تحولت اللجنة إلى لجنة العدالة والمصالحة فيما بعد. وسوف تكون الخطوة الهامة التالية هي اصلاح الشرطة والقضاء.

فكرة العفو (كما ورد في مناقشات المنتدى)

فكرة العفو تحكمها ظروف البلد وتاريخ الانتهاكات ونوعيتها. لقد كان العفو في جنوب إفريقيا - على سبيل المثال - نتاج للتفاوض، كما أنه كان مسألة فردية، وتعين على كل طالب للعفو الاقرار بارتكابه جرائم ضد الإنسانية. أما في شيلي، فقد منح الدكتاتور العفو لنفسه، وبالنسبة للآخرين كان العفو شاملاً، كما أن المسؤولين عن هذه الجرائم ما زالوا ينكرون أنهم قد ارتكبوها. وتكمن أهمية هذه المقارنة ليس فقط في القول بأن العفو يعتمد على الظروف التاريخية والسياسية، بل في أسلوب الحصول على العفو والهدف الذي يخدمه. ففي حالة جنوب أفريقيا، ونظراً لأن أولئك الذين خرّقوا حقوق الإنسان تقدموا بأنفسهم ليقولوا الحقيقة، فقد ساعد ذلك في تثبيت أركان الديمقراطية الوليدة. وقد تمثل العقاب في إلحاق العار بمرتكبي الجرائم وليس في العقوبات المادية (السجن) وحقق ذلك تحولاً سلمياً نسبياً.

في الأرجنتين قامت اللجنة القومية بالكشف عن اختفاء 30,000 شخص، وقد كان اختفاء هؤلاء الأشخاص بمثابة منهجية منظمة للتغطية على سلوكيات الصفوة العسكرية الحاكمة. ولقد كانت الجمعيات غير الحكومية نشطة جداً في عمليات إدانة هذه الخروقات لحقوق الإنسان بالرغم من صدور قانون العفو، وهو القانون الذي ألغاه البرلمان فيما بعد استناداً إلى المرجعية الدولية.

كان المبدأ الحاكم في تجربة شيلي هو أنه ليس هناك من هو فوق القانون. ولقد كان من المهم التأكيد على أن القضاء يعمل بطريقة ملاءمة لكي يستطيع تتبع قضايا خرق حقوق الإنسان. وبالنسبة لحالة مصر، قد يكون من المناسب التفكير في آليات خاصة يمكن اللجوء إليها في هذا الصدد، كما أنه من المهم أيضاً ألا تنسى تعويض أسر الضحايا. وتعطى فكرة إنشاء لجنة خاصة تختص بقضايا المسجونين السياسيين وعمليات التعذيب مثلاً جيداً على ذلك. وثمة نقطة أخيرة تتعلق بدور المرأة، ففي الماضي كانت المرأة تحتل المقعد الخلفي، واليوم تم الإقرار جزئياً بحقوقها، بيد أن خطر التراجع عن ذلك ما يزال شاخصاً.

ملخص لأهم ما ورد عن العفو كما ورد في النقاش

- البرازيل
الارجنتين**
 - استندت إلى تجربة جنوب إفريقيا فيما يخص «لجان الحقيقة» من أجل تطبيق مبدأ العدالة وليس الانتقام.
 - لم يعترف المجتمع أبداً بالحصانة من المقاضاة.
 - اعتبار قانون العفو الصادر غير دستوري
 - اعتبار «الحقيقة والعدالة والتذكر والمصالحة» كل واحد غير قابل للانفصام.
- جنوب افريقيا**
 - تأسيس لجان «الحقيقة والمصالحة». وقد تحددت شروط العفو على النحو التالي: لا بد أن يكون العفو نتاجاً للتفاوض؛ كما أنه كان مسألة فردية؛ وتعين على كل طالب للعفو الاقرار بارتكابه جرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، ليس من الضروري أن تكون العقوبة مادية (السجن)، بل يكفي إلحاق العار بمرتكب الجريمة.
- المكسيك**
 - أحد أخطاء التجربة المكسيكية يتمثل في عدم وجود قانون يعاقب على هذه الجرائم.
- شيلي**
 - الديمقراطية لا بد أن تكون عادلة.
 - الإصرار على معاقبة من ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية للتأكد أن هذا لن يحدث مجدداً.
 - إنشاء لجان للحقيقة والمصالحة كآلية للمصالحة مع الماضي وتمكين العدالة.
 - المصالحة الأخلاقية والسياسية والمادية (التعويض) مع أسر الضحايا.

اشكاليات العفو والتوافق مع المعارضة والجيش (كما ورد في مناقشات المنتدى)

هناك عدد من النقاط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الشأن. وأول هذه النقاط هي أنه لكي نتمكن من عبور مرحلة التحول والوصول إلى ديمقراطية مستقرة يجب أن يتوافر التزام واضح بالديمقراطية وأهمية العيش في مجتمع ديموقراطي. وعلى الرغم من أنه من المهم في هذا المقام أن تكون هناك وحدة بين القوى السياسية المؤيدة للديمقراطية، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو أن تقبل القوى المعارضة للديمقراطية بالعيش في ظلها. وعلينا أن نعي أن الديمقراطية لا تقدم حلاً لكافة المشكلات ولكنها أسلوب لمعالجتها. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار البيئة الإقليمية لأن البيئة الإقليمية توفر السياق الضروري للتغيير الذي نسعى إلى تحقيقه خلال مرحلة التحول.

إصلاح الشرطة

كثيراً ما احتاجت البلدان التي تشهد تحولاً إلى إصلاح قطاع الأمن فيها لضمان بيئة مستقرة وأمنة تحمي الجمهور والدولة وتعمل وفقاً للأعراف الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد السليمة. وإصلاح الشرطة أمر شديد التعقيد، ولا يوجد نموذج واحد للممارسة الشرطة الديمقراطية، وسوف تتفاوت العملية تفاوتاً كبيراً على نحو يتطلب إجراءات تدخل فريدة من دولة إلى أخرى. للشرطة دور حيوي تلعبه في الحفاظ على القانون والنظام و يعد ضرورياً للتنمية السياسية والاقتصادية. وإصلاح الشرطة جزء من عملية طويلة المدى لتغيير العلاقة السلبية بين الشرطة والشعب إلى دينامية إيجابية. لكن إصلاح الشرطة لن يكون له أثر إلا إذا كان يعزز ويتعزز بدوره عبر نظام قضائي مستقل وفاعل (الذي هو أيضاً جزءاً من قطاع الأمن) وكان هناك إطار إداري فاعل وغير فاسد. ويجادل خبراء الشرطة بضرورة أن يكون إصلاح الشرطة جزءاً من إصلاح متكامل واستراتيجي لقطاع العدل (ضمن إصلاح قطاع الأمن). يشتمل بناء قطاع شرطة فاعل يحترم الحقوق على خطة تستنير بمجموعة متنوعة من التخصصات منها المالية والإدارة والشؤون الإدارية وحقوق الإنسان والعلاقات العامة.

وفى حالة الأرجنتين كان النموذج الفكري للجيش ينهض في جزء منه على النظر إلى بعض قطاعات السكان بوصفها عدو للدولة، ومن ثم كان الجيش يحارب تلك الفئات من السكان كواجب وطني. وقد كان من المهم خلال فترة التحول العمل على أن يهجر الجيش هذا التوجه.

أما فيما يتعلق بالدستور، فإن الأرجنتين لم تشرع في تغيير الدستور في بداية فترة التحول الديمقراطي، بل أن الإصلاح الدستوري حدث بعد أكثر من عشر سنوات من بداية التحول. وقد أكد الدستور الجديد على احترام حقوق الإنسان بما يضمن عدم العودة أبداً إلى عصر النظم الديكتاتورية. وقد كانت خروقات حقوق الإنسان مسألة في غاية الأهمية إبان فترة التحول الديمقراطي، وما تزال إلى يومنا هذا. وقد اعتبرت المحكمة الدستورية والمحكمة (بين-الأمريكية) Inter-American العفو عن الجرائم ضد الإنسانية غير دستوري، وألغى البرلمان ما صدر في هذا الشأن من قوانين.

مكونات إصلاح الشرطة

- تقييم وضع الأمن الداخلي وحاجاته ضمن البيئة السياسية والتاريخية؛
- تقييم التشريعات والسياسات التي تؤثر على الشرطة؛
- تجريد الأنظمة الشرطة من الطابع السياسي والطابع العسكري؛
- وضع خطة لإصلاح الشرطة منها مراجعة رسالتها وعقيدتها وتحويل أساليب الإدارة والقيادة؛
- استحداث آليات تواصل واضحة لاطلاع جميع أصحاب المصلحة المشاركين في إصلاح الشرطة، بما في ذلك الجمهور، لتغيير التصور السلبي بتسليط الضوء على رسالة وأهداف وقيم جديدة؛
- إيجاد محركات تغيير داخلية في المؤسسة؛
- الجمع بين إصلاح الشرطة وإصلاح القضاء والتنسيق بينهما، بما في ذلك إصلاح نظام العدالة الجنائية؛
- إدماج منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في عملية الإصلاح؛
- الرصد والتقييم أثناء تنفيذ عملية إصلاح الشرطة لتقييم التقدم المحرز وتحديد الحاجات المنبثقة؛
- تكييف المبادئ والسياسات والممارسات الديمقراطية والدروس المستفادة الخاصة بأمكان أخرى مع سياق البلد؛
- إشراك الأطراف الفاعلة ومنها المجتمع المدني في عملية الإصلاح وآليات المراقبة بإنشاء آلية تعاون/تواصل تشبيكي لبناء الثقة وتنظيم دورات تدريبية لتجهيز المجتمع المدني لفهم إصلاح الشرطة والنشاط الشرطي؛
- إنشاء وتدريب مكاتب مستقلة للتحقيق في شكاوى حقوق الإنسان وهيئات مراجعة مدنية وأنواع أخرى من الإشراف المدني وهيئات رصد غير الحكومية؛
- استباق التوترات داخل قطاع الأمن ومقاومة التغيير عند تصميم وتنسيق عمليات الإصلاح؛
- تقييم الإصلاحات وسلوك مختلف مستويات النظام الشرطي والمجتمع المدني

المصدر: نهج إدارة قطاع الأمن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يونيو/حزيران 2011؛ إصلاح الشرطة وحقوق الإنسان. وثيقة لبرنامج تعزيز حقوق الإنسان. وليم جي. أونيل. 2004؛ إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية نهج برامجي للتعامل مع الأزمات فيما بعد الصراعات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003؛ نهج الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن. مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. 2006؛ إصلاح الشرطة: أحد محددات تطور الديمقراطية. تانيا إم. بنك. 2001؛ مساندة الأمن والعدالة والتنمية: دروس لعهد جديد. كريستوفر ستون، جامعة هارفارد، جويل ميلر ومونيكا ثورنتون وجينيفر ترون، معهد فيرا للعدالة. يونيو/حزيران 2005؛ إصلاح الشرطة بعد انتهاء الصراعات في جنوب أفريقيا وبلدان أفريقية أخرى. أجندة الأمن الوطني، مركز ساندوتون للمؤتمرات. يونيو/حزيران 2008؛ إصلاح الشرطة من القاعدة: أمثلة من تحول إندونيسيا إلى الديمقراطية. عارفة رحمواتي، مركز دراسات الأمن والسلام، جامعة غاجاه مادا، إندونيسيا.

ملخص لأهم ما ورد عن التعامل مع القوى المناهضة للديمقراطية بما فيها الجيش والشرطة

- البرازيل** • وُضِعَ الجيش تحت سلطة السلطة المدنية الشرعية بشكل كامل.
- الارجنتين** • تغيير النظام العقائدي الموجه للجيش.
- الفصل الكامل بين الدفاع والأمن (القوات المسلحة تتعامل مع التهديدات الخارجية فقط
- إندونيسيا** • التأكيد على التقسيم الواضح للعمل والمهام ما بين الجيش والشرطة.
- تونس** • أنشأت لجنة لتقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب وتجاوزات الأمن. وقد عُهد إليها تطوير تصور جديد للأمن ودوره في المجتمع بحيث يكون في خدمة الشعب وحامياً لكرامة الإنسان والحريات العامة.
- شيلي** • اظهار المدنيين احترامهم للدور المهين للجيش وقبولهم باحتكارهم للقوة المسلحة، وتوفير مستوى من الحياة الكريمة لهم.
- احترام العسكريين للسلطة المدنية الشرعية وخضوعهم لها.
- عدم انخراط العسكريين في السياسات الحزبية.
- تبنت شيلي أسلوب تدريجي لإصلاح الشرطة من خلال اصلاح المقررات الدراسية لطلبة الشرطة، تغيير العقيدة المهنية بتدريب ضباط المستقبل على عقيدة أنه ليس هناك من هو فوق القانون. وتغيير السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالشرطة من خلال تدعيم فكرة أن الشعب فوق الجميع.

التحولات الاقتصادية والتغلب على الفوارق الاقتصادية-الاجتماعية

يتفق دُراس عمليات التحول نحو الديمقراطية على أن هذه العملية تتسم بعدم اليقين فيما يتعلق بما ستسفر عنه من ناحية.. كما أنها عادة ما تكون مدفوعة بعوامل اقتصادية تعمل على تعبئة المطالبة بإصلاحات ديموقراطية، من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، وسواء كان التحول قد حدث بالاتفاق كما هي الحال في التجربة التشيلية، أو نجم عن عملية تفاوضية مثلما حدث في جنوب إفريقيا، أو نتاج لقطيعة كاملة مع النظام السابق وهو الأمر الذي شهدته مصر وتونس، تؤثر عملية التحول في الأداء الاقتصادي للمجتمع المعنى سلبياً. ويضع هذا الأمر اقتصاد المجتمع بين شقى رحى، فمن ناحية، يلعب تدهور الاقتصاد دوراً في دخول المجتمع مرحلة التحول، ومن ناحية أخرى، يتعين عليه في ظل وضعيته الهشة هذه أن يلعب دوراً داعماً للتحول السياسي من خلال قدرته على استيعاب المطالب المادية للجماهير ومن ثم المساهمة في الحفاظ على النظام الناشئ.. وما لم يحدث ذلك، فسوف تصبح احتمالات النكوص إلى الديكتاتورية أمراً قائماً. ومن هنا تظهر الحاجة إلى تطبيق سياسات اقتصادية تشبع الثقة وتعمل لصالح الفقراء. بعبارة أخرى، لا بد أن تهدف هذه السياسات إلى استيعاب الفقراء وتحقيق الحماية الاجتماعية لهم. وعليه فإن السياسات الاقتصادية الكلية الجيدة هي تلك التي تنفضى إلى سياسات اجتماعية رصينة.

قالوا

يسود في تونس قدر كبير من القلق. فقد تراجعت معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي في خلال الأشهر الأخيرة، و تأثرت مستويات الانتاج. ومع ذلك، فهناك مطالبات دائمة ومتزايدة بزيادة الأجور. والسؤال هو كيف يمكن الاستجابة إلى هذه المطالب في ضوء الموارد المتاحة للبلاد. ويؤثر أسلوب معالجة الفساد وبخاصة بالنسبة للقطاع الخاص على الأداء الاقتصادي. وتقف حالة تونس شاهداً على ذلك، فالواقع أن التحقيقات الجارية في هذا الموضوع هي أحد أسباب عدم الشعور بالأمان في القطاع الخاص. والسؤال هنا هو كيف يمكن استعادة ثقة الناس دون ان تهتز ثقة القطاع الخاص. أما فيما يتعلق بمسألة الأمن وتأثيره على الاقتصاد في تونس فإنه من المعروف أن الثورات يصاحبها افتقار إلى الأمن وتصاعد في العنف. ولقد كان جهاز الأمن التونسي جزءاً من النظام الكتاتوري، وقد استطاعت تونس التخلص من عدد كبير من المسؤولين الأمنيين، بينما تزال عمليات تطهير الجهاز قيد المناقشة تحت ضغط المطالبات بالتطهير الكامل له، في نفس الوقت الذي توجد فيه مطالبات بتدعيم الأمن بشكل كاف بما يؤدي إلى دفع الاقتصاد قُدماً ويحول دون تراجعه مجدداً.

شهد الاقتصاد المصري انخفاض معدل النمو من 7% قبل الثورة إلى 2% بعدها؛ وارتفاع أسعار الواردات، وبخاصة المواد الغذائية؛ وزيادة معدلات البطالة نتيجة عودة المهاجرين من ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت السياحة، وانخفض الاستثمار المباشر نتيجة لتدهور الوضع الأمني، كما عانت البورصة وتصاعدت المطالب الفئوية وبخاصة تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجور. ويعانى الاقتصاد المصري من ثلاثة مصادر للتوتر هي: التوتر بين النموذج القديم والنموذج الجديد للتنمية، والتوتر القائم بين النزعة الشعبوية و التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد، والتوتر بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. أن النموذج في مصر -ما يطلق عليه «نموذج اجماع واشنطن»- لم يُفهم في سياق ديمقراطي، مما افضى إلى عدم توزيع الثروة القومية إلى أدنى.

انعدام اليقين بشأن التحول الاقتصادي (كما ورد في مناقشات المنتدى)

تشير التجربة الشيلية إلى أنه ليس من المهم التركيز على الوقع الذي يحدث به التحول بقدر ما هو مهم تحديد مسار التحول. فمن الافضل التحرك ببطء في غيبة التحديد الدقيق لاتجاه التحول الاقتصادي. كما تشير تجربتها إلى أن السيطرة على العجز أمر لا يمكن انجازه بسرعة، ولذلك اعطت شيلي الأولوية لضمان نجاح عملية التحول استناداً إلى أن الأثر المترتب على السيطرة على العجز على المدى الطويل سيكون ذا آثار إيجابية على الاقتصاد. ونجحت شيلي في تحقيق ذلك من خلال استبعاد السياسات التي لم تؤت ثمارها والقوانين التي لا حاجة لها. ولضمان العدالة فقد قامت بزيادة الضرائب، واستخدمت عوائدها في خلق وظائف جديدة للحد من البطالة، وزيادة الدعم للأسر الفقيرة، والتوسع في التعليم لمواجهة التوقعات المتعاظمة للناس. وقد أفضى خلق فرص العمل إلى انخفاض نسبة الفقر من 40% إلى 20% خلال سنوات معدودات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسست شيلي نظاماً مصرفياً قوياً وفرضت على تعاملاته شروطاً رقابية صارمة.

إجراءات الإصلاح الاقتصادي (كما ورد في مناقشات المنتدى)

وتقدم شيلي إبان فترة التحول نموذجاً حياً للإصلاح الاقتصادي الداعم لعملية التحول السياسي. فقد كان الاقتصاد الشيلي آنذاك يتسم بارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الاستثمارات، وارتفاع نسبة الفقراء التي بلغت 40% من السكان، في نفس الوقت الذي كان معدل التضخم يبلغ حوالى 30%. وقد ركزت شيلي آنذاك على قضيتين أساسيتين هما النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية والإنصاف. وفيما يتعلق بالأولى، عملت شيلي على إرساء دعائم إدارة اقتصادية

ملخص لاهم ما ورد عن ادارة النمو الاقتصادي كما ورد في النقاش

شيلي

- الانفتاح الاقتصادي لتوسيع نطاق السوق من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- دعم الصادرات
- تطبيق سياسات مرنة خاصة بسعر العملة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تأسيس شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية.
- اصلاح وبناء نظام مالي رصين لإدارة الدين العام وتنظيم المعاملات المصرفية وزيادة الاحتياطات النقدية الأجنبية.
- دعم القطاع العام ومحاربة الاحتكار.
- تشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة.
- تشجيع النمو السريع للطلب الداخلي.
- اصلاح النظام الضريبي.
- تم التعامل مع الفساد الذي شاب عمليات بيع شركات القطاع العام:
- (1) تشكيل لجان تحقيق برلمانية؛
- (2) تطوير نظام لتحسين الرقابة وصك قانون يضمن الشفافية، ورقابة الصحافة،
- (3) تطوير نظام واضح للمساءلة، واصلاح الإدارة العامة بما يضمن أدائها لمهامها بكفاءة وفاعلية.

إندونيسيا

- التخفيف من حدة المعوقة لعملية التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
- اتخاذ قرارات فورية لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومنع هروب الاستثمارات إلى الخارج.
- صناعة سياسات مصحوبة بإجراءات قابلة للقياس للقضاء على الفساد،
- اصدار قانون لمنع الاحتكار
- تشكيل لجنة مستقلة مهمتها ضمان نظافة الممارسات في قطاع الأعمال بغرض كسر الاحتكارات القائمة والحيولة دون نشأت احتكارات جديدة.

تونس

- العمل على تفكيك منظومة الفساد ذات العلاقة بالمنظومة السياسية، وكذا الفساد المالي من جلال التحقيق في قضايا الفساد والرشوة لإحالة مرتكبيها إلى المحاكمة.
- وضع تصورات للتصدي للفساد والرشوة،
- إنشاء جهاز دائم ومستقل،
- إصدار قانون يضبط الجوانب العامة لمقاومة الفساد والرشوة، وإعمال مبادئ النزاهة والشفافية و (المساءلة) الفردية.
- العمل على تغيير الاتجاهات نحو الفساد والرشوة اللذان اخترقا المجتمع التونسي وتم استبطنهما ثقافياً بحيث أصبح الفساد من طبائع الأمور.

قوية، حيث اتجهت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الولايات المتحدة والصين والهند وغيرها، لأنها كانت تحتاج إلى سوق أوسع بالنظر إلى قلة عدد سكانها من ناحية، ولكي تتمكن من المنافسة من ناحية أخرى. كما كانت هناك حاجة إلى اتخاذ العديد من التدابير لتمويل الصادرات وزيادتها، ولذا كان من الضروري تبني اجراءات تتسم بالمرونة بالنسبة لسعر صرف العملة. كما اهتمت شيلي بتلقي المساعدات الأجنبية وأولت ذلك أهمية قصوى. وكان الهدف الاخر هو تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بالعدالة، والتوصل إلى سياسة مالية مسؤولة، ويجب أن توضع السياسات المتعلقة بهذه الأهداف بواسطة الحكومة (الدولة) لا أن تُفرض من الخارج.

بالإضافة إلى ذلك، أخضعت شيلي إدارة القطاعات المالية والميزانية لرقابة الهيئات التنفيذية. أما بالنسبة للتضخم المالي فقد بذلت جهوداً كبيرة في اصلاح النظام المالي وقد حقق ذلك نتائج ايجابية. فعلى مدى ستة عشر عاماً من الديكتاتورية كان معدل النمو الاقتصادي يدور حول 3.1% سنوياً. وقد تضاعف هذا المعدل ثلاث مرات منذ بداية عملية التحول، مما سمح بمضاعفة الناتج المحلي الاجمالي، وخفض من نسبة الفقراء إلى 3.6%، وقد ساعد ذلك كله على زيادة الطلب الداخلى الأمر الذى أعطى دفعة للنمو..

أما إندونيسيا فقد تبنت عدد من الإجراءات التي تهدف الى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلى، ومنع هروب الاستثمارات إلى الخارج. كما عملت على صناعة سياسات اقتصادية مصحوبة بإجراءات قابلة للقياس للقضاء على الفساد، وأصدرت قانون لمنع الاحتكار، وقامت بتشكيل لجنة مستقلة مهمتها ضمان نظافة الممارسات في قطاع الأعمال بغرض كسر الاحتكارات القائمة والحيولة دون نشوء احتكارات جديدة.

العدالة والإنصاف والحماية الاجتماعية (كما ورد في مناقشات المنتدى)

أما بالنسبة للحماية الاجتماعية والإنصاف، فقد دعمت شيلي من البداية الأسر ذات الدخل المنخفضة ومولت أنشطتها وركزت على ذلك لأنه من المعتاد في السياسات التركيز على دعم الأسر المتوسطة الدخل. كما وضعت برامج طموحة لتعميم ونشر التعليم، ووفرت وجبات الإفطار والطعام للتلاميذ الفقراء مما شجع على التحاقهم بالمدارس، و أطالت مدة اليوم الدراسي حتى الساعة الرابعة حتى يمكن للتلاميذ قضاء وقت أطول في بيئة سليمة ومواتية، عوضاً عن قضاء وقتهم في بيئات فقيرة. كما خصصت استثمارات كبيرة للخدمات الصحية المحلية والتخطيط للإسكان على صعيد واسع.

وبالنسبة للحد الأدنى للأجور فقد واجهت شيلي تحد كبير من الفئات المحافظة التي قالت بأن زيادته سوف يؤدي إلى انتشار البطالة، على أن هذا لم ينعكس في الواقع بتأثيرات سلبية على الاقتصاد، بل بدء القطاع الاقتصادي في النمو..

وثمة نقطة جوهرية أخرى، هي أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية دون اصلاح ضريبي حيث أنه لا يمكن وضع البرامج الاجتماعية موضع التنفيذ مع انخفاض الضرائب على دخل الجهات المؤسسية والشرائح الاجتماعية ذات الدخل العالية.

وفي البرازيل كانت هناك أربعة تحديات تواجه عملية التحول من بينها ثلاثة ذات طبيعة اقتصادية هي: ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والنمو الاقتصادي، مشكلة اللامساواة. وتعتبر اللامساواة المشكلة الأكثر صعوبة وتعقيداً من بين التحديات المذكورة. وقد كانت هذه المشكلة تتعاضد في الوقت الذى كان فيه معامل جيني في البرازيل ينخفض. وهو ما يعنى أن مشكلة اللامساواة ليست مشكلة اقتصادية فقط، بل أنها أيضاً اجتماعية وسياسية. فالبرازيل مجتمع يتسم بالتعددية العرقية وهى أحد أسباب مشكلة اللامساواة. ولقد أحرزت البرازيل

كثيراً من التقدم في هذا المضمار، ولكنها لم تكن لتنجح في ذلك إبان حكم لولا بدون ما حققته من استقرار اقتصادي. وثمة علاقة بين اللامساواة الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. والواقع أن الديمقراطية لا تتعلق بالمبادئ فقط بل بالآليات أيضاً، أي بنظم الانتخابات والتصويت. وضبط أو السيطرة على الحملات الانتخابية، لضمان نزاهة العملية الانتخابية، والدستور. وفي حالة البرازيل تم تشكيل جمعية دستورية عهد إليها بمهمة كتابة الدستور وكان عليها أن «تختفى»، أي تستقيل بعد ذلك.

التوجه المتكامل للتنمية (كما ورد في مناقشات المنتدى)

يتعين على الدولة أن تتدخل لتنظم الأسواق للحيولة دون إساءة استخدام القوة، وحماية المستهلكين، ودعم قدرة قوة العمال التفاوضية في علاقتها التعاقدية مع رأس المال، وضمان التوزيع العادل لثمار النمو، وتطبيق سياسات ضريبية وانفاق عام تتسق مع مصالح الفقراء واجراء اصلاحات عميقة للنظام الضريبي من أجل التوصل إلى تخصيص أفضل للدعم لكي يصل إلى مستحقيه، ولاستيعاب المواطنين في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأمور الميزانية.

وثمة حاجة إلى إعادة تعريف القطاع الخاص في مصر، وذلك بتحويله من قطاع تتمتع فيه أقلية ضئيلة بالامتيازات الحكومية (80% من السوق تتركز في أيدي حفنة قليلة من الأفراد) إلى قطاع تنافسي مجدد يمكن له أن يلعب دور بناء في الاقتصاد الجديد، وهو خلق فرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد أن من توجيه عناية خاصة لمعدلات الادخار الشديدة التذني، والا فسوف يتعين الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتعويض ضعف الاستثمارات المحلية لإنجاز تنمية اقتصادية. كما سوف تحتاج الدولة إلى التجارة الحرة للتوسيع من نطاق أسواقها. وثمة حاجة ملحة للاستثمار في رأس المال البشري وبخاصة في أوساط الفقراء من خلال إتاحة فرص العمل المنتج واللائق لهم تطوير مهاراتهم.

بالإضافة إلى ذلك، هناك ضرورة لمواجهة الفساد، وتحديد المتورطين فيه والتحقيق معهم بأسلوب لا يهدد الاقتصاد ويعمل على تشجيع توسيع نطاق فرص العمل، ولا يخيف المستثمرين، ويحبط الشركات التي تساهم في الاقتصاد.

قالوا

شرعت تونس في تنفيذ ما يشبه مشروع مارشال للتوسع في البنية التحتية والمواصلات والتنمية التكنولوجية، والطاقة الصديقة للبيئة انطلاقا من ان غياب الحكم الرشيد على المستوى المحلي كان معوقا للتنمية الاقتصادية. وأولت المغرب أهمية خاصة للحماية الفاعلة لحقوق الإنسان و إعمال القانون، حيث لا يمكن بناء اقتصاد يستجيب إلى حاجات الناس بدونهما. ويكمن بعض من مشكلات المغرب في ندرة المياه، وتذني المستوى الصحي والتعليمي للشعب، وتركز الفقر في أقاليم بعينها. وقد قامت المغرب بالتخطيط وتنفيذ برنامج «المبادرة الوطنية للتنمية الإنسانية» استجابة لهذه المشكلات، هو البرنامج الذي يضع البشر في قلب اهتمام الاقتصاد.

وليس من المرغوب فيه أن يسبب الدين العام سواء أكان داخلياً أو خارجياً قدراً كبيراً من القلق. ويتطلب هذا أن نتعامل مع هذا الموقف ليس كمشكلة بل كنتيجة، بمعنى أنه: يجب الشروع في العودة إلى مستويات الأداء في العمل التي كانت سائدة قبل الثورة، على الأقل، فوراً. كما يجب الالتزام الكامل بقوانين الاستثمار والاتفاقيات الدولية، نظراً لأن إعادة النظر في هذه القوانين والاتفاقيات سيعرقل النمو الاقتصادي. وبالنظر إلى أن القوانين والمؤسسات الاقتصادية القائمة لم تتطور خلال فترة وجيزة، فسوف تحتاج عملية اصلاحها إلى عدة سنوات لكي تصبح أكثر شفافية.

كما يجب العمل على تطوير سياسات اجتماعية ذات مردود فوري، وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والإسكان. والواقع أن السياسات الاجتماعية يمكن لها أن تستجيب لمطالب السكان في سياق اقتصاد السوق.

المشاركة الشعبية والمساواة في السياسات الاقتصادية

(كما ورد في مناقشات المنتدى)

تمثل جنوب إفريقيا تجربة تاريخية وإنسانية فريدة من نوعها، حيث كانت الفروق السائدة التي يتقاطع فيها العرق مع الاقتصاد تقف عقبة كؤود في وجه التحول الديمقراطي، إلى حد أن الوظائف والأجور وحتى الأحلام المستقبلية كانت تتحدد وفقاً للون البشرة بسبب النظام العنصري الذي يسيطر عليه البيض. وكان معظم الغالبية السوداء يعيش في المناطق الريفية والأحياء العشوائية. وقد خلق هذا نوع من «الانعزال الفكري» mental Ghetto. وعليه، كان التحدي الرئيسي في جنوب إفريقيا يتعلق بالكيفية التي يمكن بها أن تجعل الناس مشاركين في صناعة مستقبلهم. وقد صاحب هذا الخلل اقتصاد سدت أمامه أبواب العالم نتيجة للحملة العالمية لعزل النظام العنصري في جنوب أفريقيا. وكان الاقتصاد يعاني من نزعة احتكارية واضحة من قبل القطاع الخاص الذي كانت لديه امكانيات استثمارية لا يمكن الاستفادة منها خارج حدود جنوب إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، كان القطاع الحكومي بالغ القوة، وكانت البطالة متفشية، وكان هناك عجز في المهارات والعمالة الماهرة. كما كان المجتمع يعيش في عالم قبلي ترتب عليه وجود 14 نظاماً تعليمياً مختلفاً. وكان توحيد النظام التعليمي يعني أن نتحمل الدولة ميزانية النظم الثلاثة عشر الأخرى.

ويشير كل ما تقدم إلى حجم التحديات التي واجهها هذا البلد، أضف إليها أن الاصلاح الهيكلي كان يسير وفقاً لما ينادى به البنك الدولي، ولكنه لم ينجح، فما من بلد في عالم اليوم يستطيع أن يحقق تنمية دون خلق فرص عمل. وتتمثل مشكلة جنوب إفريقيا في هذا المقام، في أنها تحاول تحقيق ذلك دون أن نستند إلى خبرة عالمية سابقة توجهنا في هذا الشأن. وقد شددت جنوب إفريقيا على التواصل مع الشعب لإشراكه في برامج التنمية لأن المسألة لا تكمن في الأحزاب ولا في الائتلاف الحاكم. كما اتخذت من الإجراءات ما يضمن عدم تهميش الشباب لأنهم يستطيعون إثارة الكثير من المشاكل لأي نظام. وأخيراً، يجب على مصر أن تحدد أولوياتها فيما لا يزيد على خمس.

العوامل الإقليمية وأثرها في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول

(كما ورد في مناقشات المنتدى)

يضيف الصراع الدائر في ليبيا بعداً آخر للمشكلة الأمنية في كل من مصر وتونس. فمع عودة المهاجرين الذين كانوا يعملون في ليبيا، تصاعدت معدلات البطالة في كل من البلدين من ناحية، واستقبلت تونس أعداد كبيرة من اللاجئين من دول الجوار والإقليم، بل والعالم الأخرى (إريتريا والسودان ومصر والهند وبنغلاديش وغيرها). وهذه كلها عوامل تضع مزيد من الضغط على اقتصاد يعاني بالفعل من تهديدات أمنية.

ملخص السياسات الاجتماعية الاقتصادية في شيلي و البرازيل

- قدمت دعماً للصادرات وشجعت الاستثمار الأجنبي العام والخاص، والدخول في شراكة في مشروعات الأشغال العامة
- تشجيع الاستثمار الخاص وفي نفس الوقت الحيلولة دون تركيز الثروات
- زيادة الطلب الداخلي.
- دعم الأسر وليس الأفراد، ذات الدخل المنخفضة،
- التوسع في القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي، وتقديم وجبات الإفطار والغذاء لتلاميذ المدارس، وإطالة أمد اليوم الدراسي،
- تدعيم الخدمات الصحية المحلية، ودعم الإسكان،
- وضع حد أدنى للأجور،
- انجاز اصلاح ضريبي.
- وعلى الرغم من التوجه العام إلى الحد من عدد المؤسسات الاقتصادية التي تملكها الدول، إلا أن شركات مثل النحاس والبتروال التي تعد ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الشيلي قد استمرت مملوكة للدولة.

شيلي

- تبني سياسات تضمن إعادة توزيع الدخل.
- زيادة الانفاق الحكومي.
- تبني سياسات التمييز الإيجابي.

البرازيل

ملاحق

موجز عن دول المنتدى: الأرجنتين إلى الحكم المدني

1. مدة التحوّل

منذ إطاحة الجيش بالحكومة الأرجنتينية الدستورية في 1943 إلى عودة رئيس منتخب ديمقراطياً وهو زعيم الحزب الراديكالي راؤول ألفونسين في 1983.

2. السياق

أدى المزيج من الاقتصاد المتردي والنظام السياسي الفاشل، بالإضافة إلى هزيمة 1982 والفشل في استرداد جزر فوكلاند/مالفيناس من المملكة المتحدة، إلى نزاع المصادقية عن النظام العسكري في الأرجنتين. فتسببت العجزات المالية والتضخم الذي بلغ 300 في المائة وتضاعف الدين الخارجي 3 أضعاف (في غضون 3 سنوات)، وما اقترن بذلك من اتهامات متزايدة بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، في شعور الجمهور بالإحباط والغضب. فاضطر النظام العسكري، الذي كانت خياراته محدودة، إلى رفع «الحظر المفروض على الأحزاب السياسية واستعادة الحريات السياسية الأساسية تدريجياً».

3. العدالة الانتقالية

كان النظام العسكري معروفاً بانتهاكاته البشعة لحقوق الإنسان واختطاف قوات الأمن التابعة له ما يُقدر بما بين 10 آلاف و30 ألف شخص. ولإنقاذ نفسه من الملاحقة القضائية، «قبل استعادة الديمقراطية منح الجيش نفسه حصانة من الملاحقة القضائية وأصدر مرسوماً يأمر بإتلاف جميع الوثائق المتعلقة بالقمع العسكري». أسقطت حكومة راؤول ألفونسون الحصانة التي منحها الجيش نفسه وأنشأت «اللجنة الوطنية للبحث عن الأشخاص المفقودين» التي كانت مهمتها الاستجابة لمطالبات المجتمع المدني بحقيقة هذه الجرائم التي اقترفتها الحكومة السابقة. وقد استُبق هذا المرسوم بالمرسوم رقم 93/158 في 12 ديسمبر/كانون الأول 1983 والذي دعا إلى مقاضاة أول 3 مجموعات حاكمة عسكرية أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وكانت الحكومة تأمل من وراء هذه المحاكمات أن تنفذ القوات المسلحة عملية «تطهير» داخلي خاصة بها.

في أبريل/نيسان 1985 حوكت المجموعات الحاكمة العسكرية أمام محكمة الاستئناف في بوينس آيرس مع تطبيق القانون الجنائي الوطني، وفي ديسمبر/كانون الأول وبعد 18 شهراً فقط من فقدانهم السلطة، أدين 9 رؤساء مجموعات حاكمة عسكرية منهم 5 رؤساء جمهورية سابقون في «محاكمة تاريخية مهمة». لكن هذه الإصلاحات ألغيت في التسعينيات. على الرغم من أن هذه العملية أعطت لعائلات الضحايا مصداقية لطلب العدالة، فإن خليفة الرئيس ألفونسون منح عفواً رئاسياً. كان الجيش قد قام بانتفاضة ضد الحكومة الديمقراطية وتمكن من حمل الحكومة على سن «قانوني الوقف التام والطاعة الضرورية» في 1986 و1987، اللذين منحا عفواً شاملاً، وإنهاء مئات التحقيقات.

لكن حركة حقوق الإنسان الأرجنتينية واصلت الكفاح من أجل العدالة، وفي 2001 ألغيت الإصلاحات فيما تبينت عدم دستورية قانوني الوقف التام والطاعة الضرورية «لمخالفتهما التزامات الأرجنتين الدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان»، وأيدت المحكمة العليا الوطنية قرار محكمة الاستئناف الاتحادية وصادقت على القانون رقم 799/25. وفي 2007 اعتبرت المحكمة العليا العفو الرئاسي أيضاً غير دستوري.

١٧. الإصلاح الدستوري

خلال السنوات الأولى عينت الحكومة الجديدة لجنة رئاسية في 1985 لإعداد مقترح للإصلاح الدستوري. وبعد ذلك بسنوات دعا المقترح إلى «تغيير دستوري بهدف صياغة الأسس الديمقراطية للدستور التاريخي». ومن ثم كان للإصلاح، على الرغم من أنه سيحافظ على استمرارية دستور 1853، تأثيرات التنقيح المتعمق «لمعظم المؤسسات المركزية [في الأرجنتين]». وقد ألغيت الأحكام السلطوية من المدونات القانونية واستعيدت مكانة السلطة القضائية كحامية للدستور وحقوق الأفراد.

تحول البرازيل نحو الديمقراطية

١. مدة التحول

من الانقلاب العسكري في 1964 إلى انتخاب رئيس جديد ديمقراطياً في 1985.

٢. السياق

احتفظت البرازيل، على الرغم من خضوعها للحكم العسكري، بمؤسسات مهمة تتميز بالديمقراطية الليبرالية. وكانت الأحزاب والكونغرس يعملان أثناء الحكم العسكري على الرغم من تعرضهما للقمع. وكان هناك بالإضافة إلى الأحزاب، انتخابات إلى درجة ما ودستور أثناء الحكم العسكري. وقد أثبت استمرار وجود مؤسسات ديمقراطية أهميته في عملية التحول. ففي 1965 استحدثت الحكومة حزب المعارضة، وعلى الرغم من مواجهة المعارضة صعوبة في المشاركة برأيها خلال الفترة من 1969 إلى 1974، تزايدت استقلاليتها بعد 1974 حيث سمح الجيش بانتخابات تنافسية على أمل تأكيد شرعيته. وشهدت الفترة من 1974 إلى 1983 صراعات مستمرة بين المعارضة والحكم العسكري، حيث كانت المعارضة تدفع في اتجاه الديمقراطية وكان النظام الحاكم يدفع في اتجاه السيطرة.

يقال إن تحرير الاقتصاد الذي أحدثه الحكم العسكري لعب دوراً في تمهيد الساحة للتحول نحو الديمقراطية. «كان الاقتصاد البرازيلي واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم فيما بين 1967 و1974». وفي محاولة من النظام الحاكم للسيطرة على مجلس الشيوخ في انتخابات 1978. لكن مع جديد يسمح للحكومة بالاحتفاظ بالسيطرة على مجلس الشيوخ في انتخابات 1978. لكن مع انفتاح الساحة السياسية في 1978، طالبت المعارضة باستعادة الحريات المدنية وإصلاح نظام الحزبين، وعلى الرغم من استجابة النظام الحاكم تمخض إصلاح الأحزاب عن حل الحزب

المعارض. وانبعث بالتوازي مع ذلك حركات شعبية فيما بين 1977 و1980. وفي 1980 حدث ركود اقتصادي شديد. وبرزت العديد من الجمعيات والحركات المحلية وقامت بمظاهرات في عموم البلد. وكانت هناك درجات من التنازلات على الرغم من رد الحكومة بالقمع. فقد نفذت الحكومة إصلاحات من ضمنها إصلاح الأجور لصالح العمال الأشد فقراً.

فازت المعارضة في الانتخابات التي جرت في 1982 بمنصب الحاكم في معظم الولايات المهمة التي تمثل 60 في المائة من سكان البرازيل و74 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي. وفقد النظام قدرته على السيطرة على التعاقب على الرئاسة، وشهد عام 1984 ضغطاً هائلاً من أجل انتخابات رئاسية. فخلال 3.5 شهر شهدت البلاد مئات من المظاهرات الحاشدة في شتى أرجائها تطالب بانتخابات رئاسية. وقد تمكنت الحكومة من تحاشي الدعوات إلى انتخابات مباشرة بتأسيس مجمع انتخابي يصوت فيه مندوبو الكونغرس وأعضاء مجلس الدولة لاختيار الرئيس. لكن المظاهرات الشعبية العارمة ساعدت على شق الحزب الحكومي. حيث انشق كثير من أنصار الحكومة في المجمع الانتخابي وصوتوا مع المعارضة وهزموا مرشح الحكومة الرسمي لمنصب الرئيس في 1984، الذي اختار المجمع الانتخابي بدلاً منه تانكريدو نيفيس، حاكم ولاية ميناس جيرائيس وأحد زعماء المعارضة المهمين، ليصبح أول رئيس مدني للبرازيل في يناير/كانون الثاني 1985 وبعد 21 سنة من الحكم العسكري. ومرض نيفيس الذي كان يبلغ من العمر 74 سنة عشية تنصيبه المقرر في مارس/آذار 1985، ومات في أواخر أبريل/نيسان قبل تولي منصبه، فأدى نائبه جوزيه سارني اليميني كرئيس للبلاد.

III. الجهات الفاعلة

مرحلة التحول إلى نظام حاكم ديمقراطي ليبرالي بقيادة إدارة سارني: 1985-1989. لعبت النقابة العمالية دوراً محورياً في إنهاء الحكم العسكري.

IV. عملية الإصلاح الدستوري

صاغ الكونغرس الذي انتخب في نوفمبر/تشرين الثاني 1986 دستوراً جديداً دخل حيز التنفيذ في أكتوبر/تشرين الأول 1988 ووسّع صلاحيات السلطة التشريعية وقلص نفوذ السلطة التنفيذية ومنح المزيد من الإيرادات الضريبية للولايات والبلديات ووسع حق التصويت ليشمل من هم في السادسة عشرة من العمر. وألغى المجمع الانتخابي الذي أسسه النظام العسكري وسمح للبرازيليين بالتصويت مباشرة لاختيار رئيسهم.

V. تسلسل الأحداث

الطور الأول: إقامة الدكتاتورية العسكرية (إدارتا كاستيلو برانكو وكوستا إي سيلفا)

المرحلة الأولى: مارس/آذار 1964 (الانقلاب) - أكتوبر/تشرين الأول 1965 (إلغاء الأحزاب السياسية 8)

المرحلة الثانية: أكتوبر/تشرين الأول 1965 (إرساء نظام الانتخاب غير المباشر لرئيس الجمهورية)

- يناير/كانون الثاني 1967 (دستور جديد)

المرحلة الثالثة: مارس/آذار 1967 (تولي كوستا إي سيلفا منصب الرئيس) - نوفمبر/تشرين الثاني 1967 (بدء الكفاح المسلح 9)

المرحلة الرابعة: مارس/آذار 1968 (بداية الاحتجاجات الطلابية) - ديسمبر/كانون الأول 1968 (زيادة القمع السياسي 10)

الطور الثاني: توطيد الدكتاتورية العسكرية (إدارتا كوستا إي سيلفا وميديتشي)

المرحلة الخامسة: أغسطس/آب 1969 (مرض كوستا إي سيلفا، وتولي مجموعة عسكرية حكم البلاد) - سبتمبر/أيلول 1969 (اختيار ميديتشي رئيساً للجمهورية 11) 8

المرحلة السادسة: أكتوبر/تشرين الأول 1969 (دستور جديد) - يناير/كانون الثاني 1973 (انحسار الكفاح المسلح)

المرحلة السابعة: يونيو/حزيران 1973 (ميديتشي يعلن خليفته) - يناير/كانون الثاني 1974 (انتخابات غير مباشرة في الكونغرس للرئيس جيزل)

الطور الثالث: تحول الدكتاتورية العسكرية (حكومة جيزل)

المرحلة الثامنة: مارس/آذار 1974 (جيزل يتولى منصبه) - أغسطس/آب 1974 (الإعلان عن سياسة تحول النظام)

المرحلة التاسعة: نوفمبر/تشرين الثاني 1974 (فوز الحركة الديمقراطية البرازيلية في انتخابات مجلس الشيوخ) - أبريل/نيسان 1977 (جيزل يغلق الكونغرس الوطني)

المرحلة العاشرة: أكتوبر/تشرين الأول 1977 (إقالة قائد القوات المسلحة) - يناير/كانون الثاني 1979 (إلغاء القانون التأسيسي رقم 5)

الطور الرابع: تفسخ الدكتاتورية العسكرية (حكومة فيغيريدو)

المرحلة الحادية عشرة: مارس/آذار 1979 (تولي فيغيريدو منصبه) - نوفمبر/تشرين الثاني 1979 (اندثار الحزبين السياسيين: تحالف التجديد الوطني والحركة الديمقراطية البرازيلية)

المرحلة الثانية عشرة: أبريل/نيسان 1980 (إضراب العمال في ساو باولو) - أغسطس/آب 1981 (استقالة غولبيري من الحكومة)

المرحلة الثالثة عشرة: نوفمبر/تشرين الثاني 1982 (انتخابات مباشرة لحكام الولايات، تحول المعارضة إلى أغلبية في مجلس النواب) - أبريل/نيسان 1984 (فشل التعديل الرامي إلى إجراء انتخابات مباشرة 12)

المرحلة الرابعة عشرة: يناير/كانون الثاني 1985 (فوز المعارضة في الانتخابات الرئاسية) - مارس/آذار 1985 (تولي جوزيه سارني منصبه 13)

الطور الخامس: التحول إلى نظام ديمقراطي ليبرالي برعاية الجيش (إدارة سارني)

المرحلة الخامسة عشرة: أبريل/نيسان-مايو/أيار 1985 (وفاة تانكريدو نيفيس، إجراء تعديل دستوري يقرر الانتخابات الرئاسية المباشرة) - فبراير/شباط 1986 (الإعلان عن خطة الكروزادو لمحاربة التضخم)

المرحلة السادسة عشرة: نوفمبر/تشرين الثاني 1986 (فوز حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية في الانتخابات العامة) - أكتوبر/تشرين الأول 1988 (إعلان الدستور الجديد)

المرحلة السابعة عشرة: مارس/آذار 1989 (بداية انطلاق الحملات للانتخابات الرئاسية المقبلة) - ديسمبر/كانون الأول 1989 (انتخاب كولور دي ميلو رئيساً للبلاد)

الطور السادس: توطيد النظام الديمقراطي الليبرالي (إدارات كولور وإيتامار فرانكو وفرناندو هنريك كاردوسو)

المرحلة الثامنة عشرة: مارس/آذار 1990 (تولي فرناندو كولور دي ميلو الرئاسة، والإعلان عن الخطة الاقتصادية «خطة كولور الأولى») - يناير/كانون الثاني 1991 (الإعلان عن خطة كولور الثانية)

المرحلة التاسعة عشرة: ديسمبر/كانون الأول 1992 (توجيه اتهام رسمي للرئيس كولور. تولي نائب الرئيس إيتامار فرانكو منصب رئاسة الجمهورية) - يوليو/تموز 1994 (الإعلان عن الخطة الاقتصادية، الخطة الواقعية)

المرحلة العشرون: يناير/كانون الثاني 1995 (تولي فرناندو هنريك كاردوسو منصب الرئاسة) - يونيو/حزيران 1997 (الموافقة على تعديل يقر إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ورؤساء حكومات الولايات والبلديات لمدة ثانية)

المرحلة الحادية والعشرون: يناير/كانون الثاني 1999 (بدء فرناندو هنريك كاردوسو فترته الرئاسية الثانية) - أكتوبر/تشرين الأول-نوفمبر/تشرين الثاني 2000 (فوز أحزاب المعارضة في الانتخابات البلدية في عموم البلد)

المرحلة الثانية والعشرون: يوليو/تموز 2002 (بدء الحملات للانتخابات الرئاسية) - يناير/كانون الثاني 2003 (تولي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا منصبه كرئيس للبلاد)

مسار تشيلي نحو الديمقراطية: تحول بالاتفاق

أ. مدة التحوّل

حدثت الموجة الأولى من الاحتجاجات في 1983، وفي 1988 رفض جمهور الناخبين محاولة بينوشيه البقاء في السلطة مما أفضى إلى الانتخابات التي أجريت في 1989 (انتخاب الديمقراطي المسيحي باتريشيو أيلوين) في ظل القواعد الانتخابية المقررة في دستور 1980.

أ. السياق

كان مجتمع شيلي يمتلك، على الصعيد السياسي، ثقافة ديمقراطية وسياسية عميقة الجذور ومطبعة للقانون. حيث أنهى انقلاب قام به بينوشيه تراث شيلي العريق من الحكم الدستوري. ومن ثم فقد استاء المجتمع من خضوعه للحكم العسكري لفترة تزيد عن عقد. ومن الناحية الاقتصادية، وعلى الرغم من السياسات الاقتصادية الكلية لحكومة بينوشيه التي وضعت شيلي على أساس مالي سليم، لم يراع التحول الاقتصادي كثيراً من العائلات الفقيرة والمتوسطة. وفي 1982 أفضى انهيار اقتصادي في البلد إلى احتجاجات اجتماعية ضخمة وضغط زعماء المعارضة على القوات المسلحة للتفاوض بشأن تحول فوري في 1983، لكن لم يتمكنوا من الحصول إلا على تنازلات سياسية محدودة. وبعد ذلك بسنتين وقعت 11 مجموعة من ضمنها محافظون بارزون الوفاق الوطني للعودة إلى الديمقراطية الكاملة، لكن الوفاق انهار حيث ساند معظم المحافظين بينوشيه. وواصل زعماء المعارضة حتى عام 1988 رفضهم أسلوب الاستفتاء وطالبوا بانتخابات حرة وعلنية. وفي النهاية رفعت حالة الطوارئ في أغسطس/آب 1988، وفي أكتوبر/تشرين الأول أجرى الشيليون استفتاءً على تمديد فترة بينوشيه إلى 1997 من عدمه، فصوت 55 في المائة من جمهور الناخبين بالرفض. وقد ظلت المعارضة تحت السيطرة العسكرية لفترة 17 شهراً أخرى وكانت هناك مطالبات قوية بإصلاحات دستورية قبل انتخاب حكومة جديدة.

أ. الجهات الفاعلة

«شكلت الأحزاب السياسية ائتلافين عريضين من أجل استفتاء 1988. ففي المعارضة، شكّل الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي والعديد من أحزاب اليسار والوسط الصغيرة الأخرى ائتلاف الأحزاب من أجل لا، الذي تحول في 1989 إلى ائتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية. وهزم ائتلاف الأحزاب الجنرال بينوشيه في استفتاء 1988 وفاز بانتخابات 1989 وفاز بجميع الانتخابات الوطنية منذ 1988. وشكلت الأحزاب التي ساندت الجنرال بينوشيه في استفتاء 1988 تحالفاً باسم اتحاد من أجل شيلي (الاتحاد)».

أ. عملية الإصلاح الدستوري

ضغطت المعارضة من أجل الإصلاح الدستوري كضرورة قبل الانتخابات. وكانت المفاوضات الدستورية دقيقة وشاقة. ووصلت التعديلات الدستورية إلى طريق مسدود حيث اختلف بعض

أعضاء المجموعة العسكرية الحاكمة ممن كانوا يؤمنون بالحاجة إلى التفاوض مع المعارضة ومع المعتدلين في الحكومة مع المتشددين في النظام القديم. ثم انتهى هذا الجمود واقترحت دراسة مشتركة أجراها حزب التجديد ومحامون مناوئون للنظام سلسلة من الإصلاحات ودخلوا في مفاوضات. فتم الاتفاق على حل وسط بعد تدخل أعلى مسؤول عسكري، وأجبر بينوشيه على الإلانة موقفه. وعالجت حزمة الإصلاحات النهائية التي أقرها الناخبون بسهولة في استفتاء أجري في 30 يوليو/تموز كثيراً من أهم شواغل المعارضة. فخفف الحظر المفروض على الأحزاب الماركسية ليصبح تحريماً للمجموعات التي استعملت العنف السياسي، وزيد حجم مجلس الشيوخ لتعويض تعيين بعض الأعضاء، وقُلصت صلاحية مجلس الأمن الوطني ليكون وضعه استشارياً فقط، وعُززت بعض الأحكام التي تحمي حقوق الإنسان. أما التغيير الأعظم دلالة فهو الذي سهل تعديل الدستور حيث اشترط نصاباً تشريعياً لمرة واحدة مقداره الثلثان ومن ثم زاد فرصة المعارضة لإجراء تعديلات إضافية على ميثاق بينوشيه لو فازت بأغلبية في الكونغرس.

٧. إدارة الانتخابات

كان هناك فاصل زمني مقداره 14 شهراً بين الاستفتاء والانتخابات عملت خلاله أحزاب المعارضة على بناء المؤسسات واختيار المرشحين لشغل منصب الرئيس و158 مقعداً في الكونغرس وإعداد الناخبين لأول سباق ديمقراطي في شيلي منذ 1973. وقد أقرت شيلي نظاماً انتخابياً جديداً بعد استفتاء 1988. يُعرف بالنظام الثنائي وهو نظام للتمثيل النسبي القائمة المفتوحة بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائبان.

٨. العدالة الانتقالية

كان إنشاء اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة واحداً من أولى القرارات المهمة التي اتخذها الرئيس المنتخب حديثاً. حيث ترأس أحد المحامين لجنة تضم 8 أعضاء مهمتها «توضيح الحقيقة الكاملة بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان» إبان الحكم العسكري. وقد جمعت اللجنة أكثر من 3400 قضية انتهاك لحقوق الإنسان للتحقيق فيها وأصدرت وثيقة من 2,000 صفحة على 3 أجزاء تعرف باسم تقرير ريتيغ. واستجاب الجيش، الذي التزم الصمت في البداية، بتقريره الخاص المؤلف من 4 أجزاء. وفي 1992 واصلت الهيئة الوطنية للمصالحة والتعويضات أعمال لجنة ريتيغ. وخلصت في 1996 إلى وفاة أو اختفاء 3197 شخصاً بين سبتمبر/أيلول 1973 ومارس/آذار 1990 على أيدي عملاء الدولة. وقد صُنّف 1102 شخص من هذا العدد كـ <حالات اختفاء> و2,095 شخصاً كـ <وفيات>.

إندونيسيا في 1998 - التحول من خلال الإصلاح

أ. مدة التحوّل

من بداية الأزمة المالية في شرق آسيا في 1997 ثم استقالة سوهارتو في 1998 (بعد 3 عقود قضاها في السلطة) إلى أول انتخابات ديمقراطية في 1999.

أ. السياق

كانت الأزمة المالية التي عصفت بشرق آسيا في 1997-1998 بمثابة الخلفية للأحداث الدراماتيكية التي بلغت أوجها في إزاحة الفيلد مارشال (المتقاعد) سوهارتو الذي ظل في منصبه كرئيس للبلاد 32 سنة. وعلى الرغم من تأثر جميع بلدان المنطقة بالأزمة، كانت إندونيسيا الأشد تضرراً. فبعد تحقيق نمو بمعدل 7 في المائة في المتوسط على مدى 30 عاماً، انكمش الاقتصاد في 1998 بنسبة 15 في المائة وارتفع التضخم من أقل من 10 في المائة إلى 70 في المائة وانهارت العملة وانهارت قيمة الأسهم الإندونيسية بالدولار الأمريكي بنسبة 90 في المائة وكل هذا في أقل من عام واحد. وفيما كان يرقب المواطنون بمزيد من الخوف فيما كانت مدخراتهم واستثماراتهم ووظائفهم تتلاشى، ركزوا اهتمامهم على الأسباب التي جعلت إندونيسيا تتأثر بشكل سيئ. وسرعان ما تبينوا الأسباب وهي: الفساد المتفشى والتواطؤ والمحسوبية إلى جانب القصور في مؤسسات المساءلة الديمقراطية وأبرزها عدم حرية الصحافة وتزوير الانتخابات وسلاسة انقياد السلطة التشريعية وفساد النظام القضائي والمركزية المفرطة لأنظمة الحكم والبيروقراطية المسيّسة غير الخاضعة للمساءلة والغياب الفعلي للتنافس السياسي والانخراط العسكري في السياسة الفعلية ومحدودية دور المجتمع المدني وغياب الحرية النقابية. وقد قوض كل واحد من مواطن الضعف المذكورة الثقة في المجال العام مما ترك البلد معرضاً بشكل كبير لهروب الثقة (ورأس المال). وسميت أجندة التغيير الواسعة لتدارك هذه المشكلات الإصلاح.

كان النظام عاجزاً عن الاستجابة للأزمة الاقتصادية. ففي منتصف الأزمة أُعيد انتخاب الرئيس بالتزكية لفترة 5 سنوات أخرى. وأظهر مجلس الوزراء الذي عُيّن بعد ذلك مستويات انتحارية من المحسوبية والمحاباة. عند هذه المرحلة تمردت الصحافة فوفرت تغطية كاملة وإيجابية لجميع صور الاحتجاجات العامة. واتسعت رقعة الاحتجاجات العامة وصارت أصعب على قوات الأمن صغيرة الحجم في احتوائها. كان الطلاب يقودون المظاهرات بمساندة نشطة في بعض الحالات من قادتهم الأكاديميين وسرعان ما انضمت إليهم فئات المجتمع الأخرى. كما نشطت أيضاً المنظمات الإسلامية الجماهيرية التي صار قاداتها يلعبون أدواراً رائدة كمؤيدين للتحول الديمقراطي. وقد تردد الجيش في استعمال العنف ضد كتلة من المواطنين تزداد إصراراً على الرغم من وجود مجموعات منشقة داخل القوات المسلحة كانت أكثر استعداداً لتجربة الطرق القديمة. وفي غضون شهرين من تعيين سوهارتو مجلس وزرائه، بدأت معظم الفصائل ينفذون عنه، حتى أنصاره القدامى بمن فيهم الجيش. وفي النهاية لم يجد أمامه خياراً إلا الاستقالة.

في هذه المرحلة بدأ يتجلى كثير من الملامح الأساسية للتحول الإندونيسي. ففي حين طالب بعض الطلاب الراديكاليين بثورة، أثر معظم المجموعات الأخرى والقادة الالتزام بالعملية الدستورية. وهو ما اشتمل على السماح لنائب الرئيس الدستوري بتولي الرئاسة والبقاء فيها ريثما تجرى انتخابات منظمة كما ينبغي. واستجابة لذلك بدأ الرئيس الجديد يتجاوب مع أجندة الإصلاح باقتراح بعض التغييرات المهمة للقوانين السياسية في البلد. وعلى العكس من الاقتصادية ظل البلد ملتزماً بالوفاء بالتزاماته الدولية على الرغم من ظروفه الاقتصادية غير العادية. كان انخراط البلد في الاقتصاد العالمي ببساطة شديدة على نحو يتعذر معه انسحابه منه. وقد استجابت الأطراف المانحة بعروض معونات كبيرة من ضمنها معونات لمساندة إصلاحات الحكم الديمقراطي.

III. الإصلاح الدستوري

استخدمت أجندة الإصلاح التشريعي الترتيبات القائمة والتي تضمنت قيام البرلمان نفسه الذي أعاد انتخاب سوهارتو بمناقشة المسودات الحكومية. سُنَّت القوانين التي ستحكم انتخابات 1999 بعد استقالة سوهارتو بـ 8 أشهر فقط، وجرت أول انتخابات ديمقراطية منذ أكثر من 40 سنة بعد ذلك بـ 4 أشهر. وكانت معظم الإصلاحات موجهة إلى الإدارة الانتخابية بغرض ضمان انتخابات حرة ونزيهة. ولم يتم إصلاح أساسيات النظام الانتخابي إلا أثناء التحضيرات لانتخابات 2004.

IV. انبثاق أعمال وعناصر جديدة أثناء التحول

جرت تغييرات كثيرة قبل تغيير القوانين رسمياً. إذ حدثت طفرة في المطبوعات الجديدة دون بذل الحكومة أية محاولة للسيطرة عليها. وكان يجري أيضاً تأسيس أحزاب جديدة بمعدل بلغ حزباً كل يومين في إحدى المراحل. ومن جديد لم تكن هناك أية محاولة حكومية للتدخل أو تطبيق قوانين سرعان ما سيتم استبدالها. وبحلول وقت الانتخابات، كان قد تأسس العديد من الأحزاب الإسلامية والمسيحية والعمالية والنسائية وكافة أنواع الأحزاب المختلطة وكان من بينها 48 حزباً مستوفياً للمتطلبات التنظيمية للتنافس في انتخابات 1999. كما شهد البلد نمواً سريعاً في منظمات وحركات المجتمع المدني الجديدة. وتأسست منظمات مهنية جديدة متنوعة.

V. الإصلاح الدستوري

بدأ إصلاح الدستور بعد انتخابات 1999. ومرة أخرى كانت العمليات التي انتهجت هي العمليات التي يتضمنها الدستور القائم، حيث اعتمد مجلس الشورى الشعبي نهجاً تدريجياً فقام بتنقيح الدستور من خلال تعديلات بطيئة متدرجة. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية أقرت تعديلات جديدة أرسدت فصلاً واضحاً بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وسبل حماية أفضل لحقوق الإنسان. لأن المرحلة الانتقالية السعيدة وفرت بيئة شجعت مناقشات دستورية منفتحة في مجلس الشورى الشعبي وسمحت بالمشاركة الجماهيرية في هذه المناقشات، وذلك على الرغم من القصور في نظام مجلس الشورى الشعبي الخاص بإشراك الجماهير.

٧. العدالة الانتقالية

لم تتوقف المظاهرات التي نظمها مختلف فئات المواطنين باستقالة الرئيس سوهارتو. بل استمرت كأحداث متكررة حتى نهاية 1999، أي بعد استقالة سوهارتو بنحو 18 شهراً. أما اتخاذ إجراءات ضد الفساد فكان أبطأ، إذ لم يواجه الرئيس السابق المحكمة إلا لفترة وجيزة بعد استقالته بعامين ولم يسجن مطلقاً. وعندما رفضت قضيته (لأن تقدم سنّه واعتلال صحته لا يسمحان بمقاضاته)، أمضى بقية حياته في عزلة هادئة في بيته العائلي في وسط جاكرتا. وهناك قضايا فساد أخرى لوحقت قضائياً، لكن هذه الملاحقة لم تصبح ممنهجة إلا بعد 5 سنوات من تأسيس «الإصلاح» وتفعيله لجنةً جديدةً لمكافحة الفساد ونظام قضائي خاص لمكافحة الفساد.

تحول المكسيك إلى الديمقراطية

١. مدة التحوّل

شهدت المكسيك عملية تحول تدريجية، وعلى الرغم من قيام «ثورة أولى» خلال الفترة من 1910 إلى 1917 تلتها فترة من عدم الاستقرار السياسي، فقد تشبث الحزب الثوري الوطني الذي تشكل في 1929 بالسلطة على مدى 7 عقود (وإن كان اسمه تغير على مر السنين). وكانت المكسيك فيما بعد الثورة ما زالت تعتبر دولة سلطوية «رخوة» يركز فيها الرئيس المكسيكي السلطة على المستوى التنفيذي والتشريعي والقضائي.

ومن ثم فقد بدأ التحول من دولة ما بعد الثورة السلطوية في السبعينيات بإصلاحات انتخابية وتشريعية وانتهى بتداول الأحزاب على الرئاسة مما أنهى 7 عقود من حكم الحزب الواحد مع انتخاب فيسنت فوكس في يوليو/تموز 2000.

٢. السياق

شهدت المكسيك عملية تحول طويلة إلى الديمقراطية، وعلى الرغم من إجراء انتخابات رئاسية ونيابية بانتظام منذ 1920، كان يهيمن على الدولة حزب واحد وهو الحزب الثوري الوطني (الذي غير اسمه في 1945 إلى الحزب الثوري المؤسسي)، خلال معظم سنوات القرن العشرين. «سعى زعماء النظام السياسي المكسيكي الحاكم في أواخر السبعينيات إلى فتح مجالات للمشاركة السياسية لتكييف النظام السياسي مع المجتمع سريع التغير وامتزاج الاضطراب». وقد ترتبت على سلسلة من الإصلاحات الانتخابية التي جرت في 1977 (وفي 1986) الظروف المناسبة لانتخابات أكثر حرية ونزاهة مما فرض انفتاحاً تدريجياً للنظام السياسي. وبحلول التسعينيات «صار رؤساء البلديات ومجالس الكونغرس بالولايات وحكام الولايات ومجلس الشيوخ قوى مُحركة مؤسسية للتحول الديمقراطي». وأخيراً وفي 1997 خسر الحزب الثوري المؤسسي الأغلبية لأول مرة في مجلس النواب. وهكذا يتبين أن التحول المكسيكي امتد خلال الفترة من 1977 إلى 2000.

حدث التحول في المكسيك على خلفية أزميتين اقتصادية وسياسية عميقتين. فقد كان هناك نمط شديد الانحراف من النمو الاقتصادي وتوتر سياسي متنام أججه استخدام الحكومة العنف في قمع حركة طلابية سنة 1968. وعلى الرغم من تحقيق معدل نمو سنوي غير مسبوق يبلغ 8 في المائة نتيجة «اكتشاف احتياطات نفطية وفيرة وإمكانية الحصول على قروض أجنبية» من 1979 إلى 1982، فسرعان ما تدهور الوضع دراماتيكياً. حيث عصفت أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخ المكسيك المعاصر بالبلاد في 1982، فانخفضت أسعار النفط وارتفعت أسعار الفائدة العالمية وبلغت نسبة التضخم 99 في المائة وبلغ في تقدير قيمة البيزو وتخلفت الحكومة عن سداد ديونها. واقتربت الأوضاع الاقتصادية المتردية بأسوأ كارثة طبيعية في تاريخ المكسيك الحديث في 1985 عندما ضرب زلزالان كبيران البلد مخلفين ما بين 5 آلاف و10 آلاف قتيل و300 ألف مشرد. كانت الثقة الجماهيرية في الحكومة قد تأثرت بالفعل على مر السنين بعد استخدام العنف في قمع الحركة الطلابية، لكنها تدهورت أكثر مع عجز الحكومة عن الاستجابة للكارتين الاقتصادية والطبيعية مما خلق مناخاً سياسياً متوتراً.

III. الجهات الفاعلة

في فترة التحول خسر الحزب الثوري المؤسسي الحاكم السلطة واحتفظ بأقلية المقاعد في مجلس النواب (أحد مجلسي الكونغرس). وسيطر حزب الثورة الديمقراطية اليساري على حكومة مدينة المكسيك. وفاز مرشح حزب العمل الوطني اليميني بالسباق الرئاسي التاريخي.

IV. عملية الإصلاح الدستوري/إصلاح النظام الانتخابي

أصدرت الحكومة دستور 1917 عقب الثورة. وجرى الإصلاح الانتخابي الدستوري في 1977 واشتمل على ثلاثة نصوص دستورية فتحت مجالات جديدة للتنافس السياسي. أقر الكونغرس أيضاً قانون المنظمات السياسية والعمليات الانتخابية الفيدرالي الخاص بـ«استهلال تحول المكسيك إلى الديمقراطية (بأثر رجعي)». كما اشتمل الإصلاح بالإضافة إلى ذلك على 3 أوضاع متأصلة في الدستور أتاحت الظروف لانتخابات حرة ونزيهة.

التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا

I. السياق

أسفر صمود الكفاح وتصاعد وتيرته ضد الفصل العنصري، كل على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، عن عملية تسوية عن طريق التفاوض في الثمانينيات. بالإضافة إلى ما تعرض له النظام الحاكم من عزل، كانت علامات الانهيار بدأت تظهر على اقتصاد جنوب أفريقيا وكان الضغط الدولي في تصاعد. كان الانخراط بين الطرفين (حركة مناهضة الفصل العنصري بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي ونظام الفصل العنصري) يتسم إلى حد كبير بالعنف والقمع مع قليل من الحوار المباشر بشأن حل سياسي. وعلى الجانب الآخر، كان المؤتمر الوطني الأفريقي قد شرع في كفاح مسلح لإنهاء الفصل العنصري لكنه أبدى استعداداً للتفاوض بشأن تحول سلمي.

II. تسلسل الأحداث

بدأت منظمات عديدة، وخصوصاً منظمات المجتمع المدني، الانخراط مع أفراد في كل من المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني للتوصل إلى تسوية محتملة عن طريق التفاوض بشأن جنوب أفريقيا. وقد أسفرت هذه المبادرات أيضاً عن تحسن جسور التواصل والثقة بين الأحزاب الرئيسية. وأسفرت هذه المفاوضات التي جرت مع كبار الشخصيات على كلا الجانبين عن اجتماعات بين الطرفين لبحث احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وفي 1988 انتخب فريدريك دبلو. دي كليرك زعيماً للحزب الوطني ورئيساً للدولة وكان ملتزماً بإحداث تغييرات سياسية. وتزامن تعيينه بعد ذلك بعام في 1999 مع قرار الحركة الديمقراطية الجماهيرية بشأن إشراك الدولة من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وكانت الحركة الديمقراطية الجماهيرية عبارة عن ائتلاف من منظمات مناهضة للفصل العنصري. وفي 1990 أعلن فريدريك دبلو. دي كليرك عن رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية وإطلاق سراح زعمائها، بما في ذلك قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي في كل من جزيرة روبن وفي المنفى حتى يتسنى بدء المفاوضات.

III. تشكيل الأجهزة الانتقالية

كانت الجهتان الفاعلتان الرئيسيتان في عملية التفاوض هما المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني، لكن كانت هناك تشكيلات سياسية أخرى كثيرة يتعين تمثيلها في عملية التفاوض لتكون العملية ذات مصداقية وشاملة للكافة وعاكسة للديموغرافيا السياسية في جنوب أفريقيا. بدأت المفاوضات متعددة الأحزاب بالاتفاق على المبادئ الإرشادية لعملية التفاوض ومنها بعض المكونات الأساسية للدستور الديمقراطي المتصور. وشارك مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية الذي يتألف من أكثر من 19 حزباً و400 مفاوض في هذه العملية التي اشتملت على المجتمع المدني وقطاع الأعمال. كما وقعت الأحزاب والتشكيلات المشاركة على اتفاق السلام الوطني التزاماً منها بإنهاء العنف السياسي وخصوصاً أثناء عملية التفاوض. كما تم تأسيس مكاتب تابعة لاتفاق السلام الوطني في مختلف الأقاليم للإشراف على العملية والتعامل مع أي عنف سياسي محتمل. وقد وقعت عدة حوادث عنف كبيرة (منها اغتيال كريس هاني) هددت عملية التفاوض ودفعت البلد إلى شفير كارثة، لكن القيادة دعت إلى الهدوء. ثم شكلت حكومة انتقالية مهمتها الرئيسية وضع دستور انتقالي.

IV. الانتخابات والدستور الجديد

في 1994 جرت أول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية في إطار الدستور الانتقالي. فتم تنصيب برلمان جديد مهمته الرئيسية وضع الدستور الجديد الذي أقر بعد ذلك بعامين في 1996.

٧. العدالة الانتقالية

أنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة لتيسير المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية لتعزيز النظام الديمقراطي الجديد. وقد تركزت مهمتها على المصالحة مع أخذ ما شهدته جنوب أفريقيا سابقاً من انقسامات وظلم بعين الاعتبار. ركزت لجنة الحقيقة والمصالحة على انتهاكات حقوق الإنسان والتعويض وإعادة التأهيل والعتو وأثبتت أهميتها كألية لإدارة التوترات التاريخية بأسلوب ممنهج وسلمي. كما عزّي نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة إلى شفافيتها وقوة ومصداقية القيادة الأخلاقية التي اتسم بها رئيس اللجنة الأسقف ديزموند توتو.

٨. السياسات الاقتصادية

وضعت الحكومة الجديدة برنامج التعمير والتنمية كإطار اجتماعي-اقتصادي لمعالجة ما أسفر عنه الفصل العنصري من تفاوتات واختلالات، لكن الأهم من ذلك كله تخفيف حدة الفقر ومعالجة أوجه القصور في تقديم الخدمات. كما ركز برنامج التعمير والتنمية على تدابير دفع عجلة الاقتصاد مثل احتواء الإنفاق المالي وتخفيض الضرائب وتقليص الديون الحكومية وتحرير التجارة. ولم يشهد البلد أية أعمال أو نزاعات عمالية أثناء المرحلة الانتقالية نظراً لاشتمال معظم مطالب نقابات العمال في الإطار المنبثق عن هذه العملية والخاص بالتعويضات، وخصوصاً مكوّن العدالة الاقتصادية.